جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

دور أنشطة القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة

–النشاط الزراعي نموذجا–

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية

تخصص: قانون أعمال

من إعداد الطالبين:

- بـــريش فـــؤاد
- بوطالب فيصل

– تحت إشراف:

د/ غنيمي طارق

أعضاء لجنة المناقشة:

– د/	جامعة البويرة	رئيسًا
– د/ غنيمي طارق	جامعة البويرة	مشرفًا ومقررا
– د/	جامعة البويرة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2025 / 2026

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد

أرفع أسمى عبارات الشكر وأجزل آيات التقدير والعرفان، اعترافاً بالفضل لأهل الفضل، إلى الأستاذ الفاضل والمشرف القدير **الدكتور " طـارق غـنيمـي"**

كما أتوجه ببالغ الشكر والامتنان التقديري الصادق إلى الأساتذة الأفاضل:

الأستاذ محمد جمعة

الدكتور ياسين العميري

نظير ما قدماه لنا من دعم، وتشجيع ومساندة علمية ومعنوية طيلة مسيرتنا الأكاديمية

والشكر موصول مكللاً بالاحترام إلى السادة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –، الذين تفضلوا بقبول تقييم ومناقشة هذه المذكرة فجزاهم الله عنا جميعاً خيراً، وسدد خطاهم في ميادين العلم والعمل.

إهداء

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني أن النجاح كفاح، وكان لي دوماً السند والقدوة والملاذ الآمن بعد الله... أبي الغالي

إلى منبع العطاء الدافئ، والقلب الرؤوم الذي رافقني بالدعوات الصادقة في جوف الليل، وسهرت لينام تعبي... أمي الحبيبة

إلى إخوتي وأخواتي، سند يدي ومصدر قوتي، والذين أتمنى لهم مستقبلاً مشرعاً بالنجاح.

إلى رفيق دربي، وزميلي الباحث الذي شاركني عناء السهر، وتدقيق المراجع، وكفاح التخرج في إعداد هذه المذكرة.

إلى كل الأصدقاء الأوفياء، والزملاء الأفاضل الذين تقاسمت معهم مقاعد الدراسة بصدق ومحبة.

إليكم جميعاً أهدي تخرجي ونجاحي.

فؤاد

إهداء

بفضل من الله ونعمة وتوفيق منه، أرفع إهداء نجاحي وتخرجي هذا:

إلى من يحمل اسماً أفتخر به، وتاجاً فوق رأسي أعتز به، إلى من لم يبخل عليّ يوماً لتستمر مسيرتي التعليمية... أبي العزيز

إلى ملاكي في الأرض، ورمز التضحية والصبر، من جعلت دعاءها حصناً يحميني، ورضاها غاية أبتغيها... أمي الغالية

إلى كافة أفراد عائلتي العزيزة، كلٌّ باسمه وصفته، من شاركوني لحظات القلق والترقب، والذين أضاءت محبتهم طريقي

إلى صديقي وزميل الدراسة، رفيقي في إعداد هذا العمل المتواضع، الذي تقاسمت معه تعب البحث وحلاوة الإنجاز والوصول

إلى كل من يحمل لنا في قلبه ذرة من ود صادق، ويفرح لنجاحنا اليوم

أهديكم ثمرة تخرجي بنيل شهادة الماستر في الحقوق.

فيصل

مقدمة

مقدّمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات عملية ومتسارعة مست مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في ظل تصاعد التحديات المترابطة بندرة المواد الطبيعية والتغيرات المناخية، وتزايد الفوارق الاجتماعية وتنامي الضغوط الديموغرافية، وقد أفرزت هذه التحولات ضرورة إعادة النظر في نماذج التنمية التقليدية التي ارتكزت لسنوات طويلة على منطق النمو الكمي وتعظيم الأرباح كافية للانعكاسات البيئية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق برز مفهوم التنمية المستدامة باعتباره إطارا فكريا واستراتيجيا يسعى إلى تحقيق تنمية تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها في تكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد تعزز هذا التوجه عالميا مع تبني المجتمع الدولي لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، والتي أكدت بوضوح أن تحقيق التنمية المستدامة ليس مسؤولية الحكومات وحدها بل هو مسار تشاركي يقتضي انخراط مختلف الفاعلين وفي مقدمتهم القطاع الخاص باعتباره محركا رئيسيا للنشاط الاقتصادي ومصدرا أساسيا للاستثمار والتشغيل والإبتكار.

إن التحولات التي عرفها الفكر الاقتصادي خلال العقود الأخيرة أسهمت في إعادة تعريف دور القطاع الخاص، فلم يعد ينظر إليه كفاعل يسعى فقط إلى تعظيم الأرباح بل أصبح مطالبا بالاندماج في منطق المسؤولية المجتمعية واعتماد ممارسات إنتاجية واستهلاكية تراعي الاستدامة وتحترم المعايير البيئية وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ، في هذا السياق مفهوم الاستثمار المستدام والحوكمة الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عناصر أساسية في تقييم المؤسسات الخاصة، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الجزائر تبرز مسألة إشراك القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة كخيار استراتيجي تفرضه جملة الإعتبارات الاقتصادية والهيكلية لاسيما في ظل السعي إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات، وتعزيز القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، ويعد

القطاع الزراعي من بين أبرز القطاعات نظرا لدوره الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل وتنمية المناطق الريفية ودعم الاستقرار الاجتماعي فضلا عن مساهمته في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

ويكتسي النشاط الزراعي أهمية خاصة ضمن مقاربة التنمية المستدامة،لارتباطه الوثيق بالموارد الطبيعية الأساسية وعلى رأسها الأرض والمياه و والطاقة، مما يفرض اعتماد أنماط إنتاج تراعي الحفاظ على هذه الموارد وضمان استدامتها، كما أن تطوير الزراعة المستدامة يشكل ركيزة أساسية لتحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي و الحد من التبعية للأسواق الخارجية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، غير أن تحقيق تنمية زراعية مستدامة لايمكن أن يتم بمعزل عن مساهمة فعالة للقطاع الخاص، سواء من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة أو تبني أساليب إنتاج صديقة للبيئة أوتطوير سلاسل القيمة الزراعية أو تعزيز الشراكة مع القطاع العام في إطار مقاربات تكاملية، فالقطاع الخاص يمتلك من المرونة والقدرة التمويلية والخبرة التقنية مايؤهله للعب دور محوري في تحديث القطاع الزراعي وتحسين مردوديته، شريطة توفير بيئة قانونية وتنظيمية محفزة وآليات دعم تمويل ملائمة وإطار مؤسساتي يعزز الشفافية و الاستقرار.

تكمن أهمية الموضوع وانطلاقا مما تقدم تبرز أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تحليل دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال النشاط الزراعي نموذجا تطبيقيا بالنظر إلى ما يحمله هذا القطاع من أبعاد استراتجية تمس الأمن الغذائي والتنمية الإقليمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

أما فيما يخص أسباب اختيار الموضوع، فهناك أسباب ذاتية وهي رغبتنا في دراسة هذا الموضوع كونه يعتبر موضوع جديد ومثير للجدل يمكن أن يجلب اهتمام مختلف الباحثين في الحقل القانوني حتى يكون لهم فسحة تخفف عنهم غموض المصطلحات الموضوعية والتعقيدات المتعلقة بهذا الموضوع.

أما الأسباب الموضوعية فهي رغبة البحث في موضوع حماية البيئة وتشجيع الاستثمار في مجال النشاط الازراعي من أهم الموضوعات القانونية المتعددة الأبعاد الفنية والاقتصادية المثيرة للاهتمام في مجال البحث القانوني.

أما فيما يخص أهداف الموضوع: تتطلع هاته الدراسة من خلال نطاقها الموضوعي، وفي ظل الاستطاعة العلمية للطالبين لبلوغ عدة أهداف، يمكن ذكرها باختصار في النقاط التالية:

التعرف على مختلف المفاهيم العامة للبيئة والاستثمار في مجال النشاط الزراعي ولعلاقة الناشئة بين النشاط والقطاع الخاص.

تسليط الضوء على أبرز الوسائل القانونية لحماية البيئة وتقدير مدى فعاليتها .

المسألة التي تدفع بنا إلى طر الإشكالية الأتية للموضوع وهي:

مامدى فعالية الأليات المتعلقة بدمج النشاط الزراعي في التنمية المستدامة ؟

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاستناد إلى النصوص القانونية المنظمة للمسألة المطروحة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لتوضيح الإطار المفاهيمي المرتبط بالموضوع وتشخيص جوانبه المختلفة.

وللإجابة على هذه الإشكالية ومعالجتها ارتأينا تقسيم الموضوع إلى فصلين:

يندرج هذا الفصل ضمن الإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص والتنمية المستدامة، المحافظة على الموارد الطبيعية وتشجيع الإبتكار الزراعي لمواجهة التغيرات المناخية، بما يعكس أهمية النشاط الزراعي كنموذج في تعزيز التنمية المستدامة، و كذا دوره في في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة الفصل الثاني.

الفصل الأول

ماهية القطاع الخاص والتنمية المستدامة

الفصل الأول

ماهية القطاع الخاص والتنمية المستدامة

يعد الضبط المفاهيمي لأي دراسة علمية خطوة منهجية أساسية، إذ يسمح بتحديد المصطلحات وضبط المفاهيم التي تشكل الأساس النظري للتحليل، ويجنب الوقوع في الغموض، وانطلاقا من ذلك يأتي هذا الفصل ليؤسس الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص والتنمية المستدامة الذي ترتكز عليه الدراسة بوصفهما الركيزتين الأساسيتين لموضوع البحث.

لقد شهدت المنظومة الاقتصادية الجزائرية تحولات عميقة منذ الإستقلال، حيث انتقلت إلى نظام التسيير الإشتراكي الذي يعتمد على التخطيط المركزي في التنمية الاقتصادية قائم على هيمنة القطاع العام، ثم توجهت إلى نموذج أكثر انفتاحا يعزز دور المبادرة الخاصة، خاصة عقب الاصلاحات التي شهدتها الجزائر خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وقد أفرز هذا التحول إلى إعادة مكانة القطاع الخاص داخل البنية الاقتصادية في الجزائر.

وفي سياق متصل برز مفهوم التنمية المستدامة كأحد المفاهيم التنموية المعاصرة، والذي تعني تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ولهذا أصبح مفهوم الاستدامة إطارا مرجعيا للسياسات العمومية و الاستراتجيات الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي.

وتأسيسا على ذلك فإن فهم العلاقة بين القطاع الخاص و التنمية المستدامة يقتضي أولا الوقوف على ماهية كل منهما من الناحية النظرية، وعليه سيتم في هذا الفصل التطرق إلى تعريف القطاع الخاص، وستعراض تطوره التاريخي في الجزائر، وبيان تصنيفاته وأهميته وأهدافه، قبل الإنتقال إلى تعريف التنمية المستدامة، وتطورها التاريخي وخصائصها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص

يشهد الفكر القانوني المعاصر تحولا جذريا في فلسفة الاستثمار؛ حيث لم يعد القطاع الخاص مجرد أداة لتوليد الثروة الفردية، بل أضحى فاعلا استراتيجيا تُعقد عليه الآمال في تحقيق التوازنات الكبرى للدول، وتحديدا في الحقل الزراعي الذي يُعد عصب الأمن الغذائي والمجتمعي. غير أن إقحام آلية السوق الحرة والنشاط الخاص في المضمار الفلاحي يثير جملة من الإشكالات المفهومية والضوابط التشريعية، نظرا للخصوصية البنيوية التي تطبع الأرض ومواردها الحيوية، وهو ما يستلزم ضبطا دقيقا للمصطلحات وتحديدا موضوعيا للأشكال القانونية التي يتخذها هذا النشاط لينسجم مع الرؤية المستدامة.

تأسيسا على هذه المعطيات، ولأجل إزالة الغموض عن الأطر النظرية للفاعلين الخواص في هذا المجال، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مسارين بحثيين متكاملين؛ نُفرد المطلب الأول لمناقشة مفهوم القطاع الخاص والنشاط الزراعي عبر رصد تعريفاته وأشكال تنظيمه القانوني، في حين نُكرس المطلب الثاني لبحث ماهية التنمية المستدامة في القطاع الزراعي من خلال استعراض أركانها وأهدافها ومؤشرات قياسها.

وبناءً عليه، تتناول دراسة هذا المبحث مفهوم القطاع الخاص المطلب الأول، أهمية وأهداف القطاع الخاص المطلب الثاني.

المطلب الأول

مفهوم القطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص قسما من الإقتصاد العالمي، تعود جذوره إلى الأنظمة الرأسمالية في دول العالم المتقدم، ويحتل القطاع الخاص أهمية بالغة بحكم طبيعة الأنشطة التي يمارسها، إذ يساهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الإستفادة من العائدات المحققة، مع تحسين مستوى وجودة الخدمات المقدمة وتسهيل الوصول إليها، وقد أصبح القطاع الخاص يحظى باهتمام

متزايد من قبل الدول لاسيما الجزائر، نظرا للدور الذي يؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره أهم مصادر الدخل والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، وهو ما ينعكس إيجابا على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وانطلاقا من ذلك سيتم العمل على تقديم تعريف القطاع الخاص (الفرع الأول) قبل الإنتقال إلى استعراض تطوره التاريخي في الجزائر، وذلك من أجل الإطاحة بجوانبه النظرية ومساره العملي داخل السياق الوطني (الفرع الثاني) وانطلاقا من الدور الذي يؤديه القطاع الخاص وتعدد أبعاده فإن فهم طبيعته يقتضي الإطاحة بمختلف تصنيفاته (الفرع الثالث).

الفرع الأول : تعريف القطاع الخاص

اختلفت غالبية الدراسات والأبحاث العلمية في تحديد تعريف دقيق ومتفق عليه للقطاع الخاص، نتيجة لتعدد المقاربات واختلاف الزوايا التي تم من خلالها تناوله، ويرجع هذا الإختلاف إلى تعدد المصطلحات ومفاهيم متعددة مرتبطة بالقطاع الخاص، مثل الملكية الخاصة والمنافسة والاستقلالية ..... الخ، إلا أن أغلب الفقه قد ذهب الى القول بأن القطاع الخاص يقوم في جوهره على مبدأ تحقيق الربح مقابل ما يقدمه من سلع وخدمات، على خلاف القطاع العام الذي يهدف أساسا إلى تحقيق المصلحة العامة وتوفير الخدمات للمواطنين غالبا بصورة مجانية أو مقابل رسوم رمزية غير أن هذا الطرح رغم وجاهته لايكفي وحده للإطاحة الشاملة بالتعريف الدقيق للقطاع الخاص، الأمر الذي دفع الباحثين إلى اعتماد معاير أخرى مكملة تكشف عن أبعاد إضافية لهذا القطاع.

يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه ذلك القطاع المملوك للأفراد أو الكيانات الخاصة مثل الشركات و الجمعيات أي الاشخاص المعنوية الخاصة، والذي تخضع أنشطته لآليات السوق في التوجيه والتنظيم، والذي يهدف أساسا إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح،[1]وهذا تعريف

[1]–سامي عفيفي حاتم ، الخبرة الدولية في الخصخصة ، القاهرة ، دار العلوم للطباعة ، 1994 ، ص 33 .

يبين لنا خاصية الربحية التي أشرنا إليها سابقا عند غالبية الفقه في المعيار الذي يقوم عليه القطاع الخاص.

كما برزت عدة تعريفات للقطاع الخاص تعكس الخلفيات الفكرية للباحثين، سواء كانو اقتصاديين أو اجتماعيين أو سياسيين وغيرهم من المفكرين، فمثلا من المنظور الاقتصادي القطاع الخاص يتمثل في جزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد، أو الشركات[1]

أما من زاوية اجتماعية، ينظر إلى القطاع الخاص باعتباره جزء من البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع، حيث يتم تحديده من خلال موقعه داخل التقسيم العام للنشاطات بين ماهو تابع للسلطة العمومية وماهو منوط بالأفراد و الجماعات الخاصة، وفق هذا التصور، لا يرتبط المفهوم فقط بمعيار الربح و الملكية، بل بعلاقته بالتركيب الاجتماعي ودوه داخل المجتمع، وعليه يمكن تعريف القطاع الخاص وفق هذا المنظور إذا نشأ القطاع العام فإن نواحي النشاط الأخرى الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد تكون القطاع الخاص،[2]

وينظر إلى القطاع الخاص في السياق السياسي من خلال دوره وعلاقته بالدولة داخل تسيير مختلف مجالات النشاط، خاصة في ضل التحولات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن القطاع الخاص يعمل كشريك للدولة في تسيير الشأن العام مع توجه الدول نحو اقتصاد السوق وتحرير الإقتصاد القائم على المنافسة .

كما يعد القطاع الخاص في الجزائر مكون أساسي في بناء الاقتصاد الوطني، باعتباره أحد الركائز الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار وخلق الثروة وتوسيع فرص التشغيل، وقد تطور دوره تدريجيا في ظل التحولات التي عرفتها الجزائر، خاصة مع الإنتقال نحو اقتصاد السوق واعتماد آليات المنافسة وتحرير المبادرة الاقتصادية، مما جعله شريكا استراتيجيا إلى جانب القطاع العام في إدارة النشاط الاقتصادي وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن الناحية القانونية حظي القطاع الخاص بإطار دستوري وتشريعي واضح ينظم

[1]– مسعود سميح ، الموسوعة الإقتصادية ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1997 ، ص 126 .

[2]–أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الإجتماعية، بيروت مكتبة الجنان، 1977، ص370.

نشاطه ويحدد نطاق تدخله علاقته بالسلطات العمومية، حيث يكرس الدستور سنة 2020 على ضمان الملكية الخاصة واعتبارها حقا دستوريا محميا، وبتحديد في المادة 60 منه بنصها (الملكية الخاصة مضمونة. لاتنزع الملكية إلا في إطار القانون.....)[1]

وهو مايعني أن الدولة تعترف بحق الأفراد والمؤسسات في تملك الأموال واستغلالها والتصرف فيها بحرية ولا يجوز المساس بهذا الحق إلا في إطار قانوني محدد، وتعتبر الحرية التجارة والاستثمار من الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد السوق، الذي يسمح للخواص بممارسة الأنشطة الاقتصادية وإنشاء المؤسسات وتوسيع استثماراتهم ،ولايمكن هذ دون وجود ضمانات قانونية وفي هذا السياق كرس الدستور الجزائري هذا المبدأ وبتحديد في المادة 61 منه بنصها (حرية التجارة و الاستثمار والمقاولة مضمونة، تمارس في إطار القانون) [2].

إذ جاءت هذه المادة لتكرس مبدأ أساسي في النظام الاقتصادي الجزائري وهو الاعتراف بحرية الأفراد والمؤسسات في ممارسة النشاط التجاري والاستثماري وإنشاء المشاريع الاقتصادية، بمعنى أن الدستور يمنح للقطاع الخاص حق المبادرة الاقتصادية وفتح الاستثمارات وتسير الأنشطة المختلفة دون قيود تعسفية، غير أن هذه الحرية تمارس ضمن حدود وضوابط يحددها القانون، ولم يكتف المشرع الجزائري عند هذا المستوى بل أحال تنظيم هذه المبادئ وتحديد شروط ممارستها إلى نصوص تشريعية وتنظيمية حتى تجسد هذه الضمانات على أرض الواقع، في هذا الإطار يشكل القانون التجاري الجزائري الأساس القانوني لإنشاء مؤسسات القطاع الخاص وتحديد أشكالها وطبيعة نشاطها، من خلال ضبط صفة التاجر وتنظيم الشركات التجارية بمختلف أنواعها، ويتضح ارتباط القطاع الخاص بأحكام القانون التجاري من خلال النصوص المنظمة للشركات التجارية، ومن ذلك المادة 544من

[1]–المادة 60 من المرسوم الرئاسي 20 – 440 المتضمن التعديل الدستوري ، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد 82 ، الصادر بتاريخ 01 نوفبر 2020 .

[2]–المادة 61 من المرسوم الرئاسي 20 – 440 ، المرجع نفسه .

القانون التجاري الجزائري التي تعد منطلقا للأحكام العامة المتعلقة بالشركات والتي تنص (يحدد الطابع التجاري للشركة إما بشكلها أو موضوعها.

تعد شركات التضامن و شركات التوصية والشركات ذات المسؤلية المحدودة وشركات المساهمة، وشركات المساهمة البسيطة، تجارية بحكم شكلها ومهما يكن موضوعها)[1] يعني أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص التي تنشأ في شكل شركات، تخضع مباشرة لأحكام القانون التجاري، لأن القانون التجاري اعتبرها تجارية بحسب الشكل وليس بسبب نوع نشاطها، وتعد هذه المادة مثالا على الإطار القانوني المنظم للقطاع الخاص، غير أن تنظيمه لايقتصر على هذا النص فقط، بل يتكامل مع باقي النصوص من القانون التجاري التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالقطاع الخاص لكونها تنظم مختلف جوانب النشاط التجاري وتحدد الإطار القانوني الذي يخضع له المتعاملون الإقتصاديون، كما يخضع القطاع الخاص في نشاطه لأحكام قانون المنافسة الجزائري لاسيما المواد من 6 إلى 12 من الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة[2]، الذي يضبط آليات السوق ويحمي حرية المنافسة ويمنع الممارسات المقيدة لها، مما يضمن ممارسة النشاط الاقتصادي في إطار من الشفافية وتكافؤ الفرص.

كما يستفيد من أحكام القانون الاستثمار الجزائري الذي يكرس الضمانات ويمنح التحفيزات للمبادرة الخاصة، إضافة إلى النصوص القانونية الأخرى المنظمة للقطاع الخاص ضمن إطار قانوني واضح ومتوازن.

الفرع الثاني : التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات متتالية عبر فترات زمنية مختلفة، نتيجة لتفاعل العوامل الاقتصادية الوطنية مع التحولات الاقتصادية الدولية وهو ما أفضى إلى إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية السابقة القائمة على النظام الإشتراكي، حيث تم التخلي تدريجيا عن آلياته

---

[1]-الأمر رقم 75 – 59 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 101 ، الصادر في 19 ديسمبر 1975..

[2]-الأمر 03 – 03 مؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بقواعد المنافسة ، جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 ، الصادر في 20 جويلية 2003 .

وتوجهاته التقليدية، وقد أدى ذلك إلى تبني إصلاحات هيكلية ومؤسساتية عميقة مهدت للانتقال نحو اعتماد مبادئ اقتصاد السوق، من خلال تحرير النشاط الاقتصادي، وتعزيز دور المبادرة الخاصة، وإعادة تنظيم الإطار القانوني بما يتماشى مع متطلبات التحول الجديد، وفي هذا السياق لم يبق القطاع الخاص خارج نطاق هذه التحولات، بل كان جزءا أساسيا منها حيث مر بعدة مراحل تطويرية نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي عرفتها البلاد، إلى أن أصبح يحتل مكانة بارزة ضمن الاقتصاد الوطني، وهو ماسنتطرق إليه في مايلي :

أولا: مرحلة التهميش وتكريس الطابع الإشتراكي (1963- 1982)

أفرز التوجه الإيديلوجي المعتمد بعد الإستقلال واقعا اقتصاديا اتسم بتهميش القطاع الخاص وعدم منحه دورا فعليا في عملية التنمية، حيث تم تعزيز مكانة القطاع العام ليهيمن على مختلف وسائل الإنتاج ويحتكر قيادة النشاط الاقتصادي في تلك المرحلة، وجاء هذا الاحتكار نتيجة ضعف البنية الاقتصادية الوطنية واعتماد سياسة التأميمات و التخطيط المركزي، فضلا عن غياب إطار قانوني ومنضم للمبادرة الخاصة، ورغم هيمنة الدولة على الجهاز الإنتاجي قامت الجزائر بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة سنة 1963 وه القانون رقم 63-277 [1] والذي كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب، حيث منح حرية نسبية لكل شخص طبيعي أو معنوي للاستثمار وفق الإتفاقيات الاقتصادية المبرمة، شريطة أن يتماشى نشاطه مع أهداف الدولة وخيارتها الاقتصادية القائمة على الطابع الإشتراكي.

وقد كان قبول الاستثمار الأجنبي مرتبطا بمدى مساهمته في تحقيق متطلبات التنمية الوطنية، خاصة في القطاعات ذات الأهمية الإستراتجية، مما يعكس استمرار الرقابة القوية للدولة رغم فتح المجال القانوني للاستثمار الخاص، كما قيدها بجملة من الشروط، من أهمها

[1]-القانون رقم 63 – 277المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الإستثمارات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 53 ،الصادرفي02 أوت 1963 .(ملغى).

تحديث وتحديد عوامل الإنتاج، وتنظيم عمليات التكوين والترقية العقارية،[1] ولم تتم الإشارة للمستثمرين الوطنين أو القطاع الوطني إلا في المادة 23 من نفس القانون التي نصت على تدخل الدولة عبر الاستثمارات العمومية ومؤسسات الاقتصاد المختلط بمشاركة رأس مال الأجنبي أو الوطني.[2]

ونظرا للنقائص والثغرات التي ظهرت في قانون الاستثمار لسنة 1963، والتي حدت من فعاليته في استقطاب الاستثمارات، سارعت السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في الإطار القانوني، فتم إصدار قانون استثمار ثاني سنة 1966 وهو الأمر رقم 66- 284[3] بهدف تدارك النقائص التي شابت قانون الاستثمار السابق، جاء التشريع الجديد بهدف توسيع نطاقه ليشمل الرأسمال الوطني، مع ضبط المبادئ التي يقوم عليها نشاط رأس المال الخاص، وتحديد الضمانات والمزايا المقررة له، سواء كان وطنيا أم أجنبيا، غير أن هذا ظل نسبيا، إذ حرص المشرع في المقابل على تحديد مجال تدخل القطاع الخاص بدقة، بما ينسجم مع التوجه الاقتصادي السائد أنذاك، مؤكدا مجددا على الدور المركزي و الإحتكاري للدولة في تسير القطاعات الحيوية و الإستراتجية للاقتصاد الوطني، وهو مايعكس استمرار هيمنة القطاع العام رغم الاعتراف القانوني بدور القطاع الخاص[4].

إن صدور قانوني 1963 و1966 عكس توجه الدولة نحو إشراك القطاع الخاص في مسار التنمية الوطنية، غير هذا التوجه إتسم بالحذر والتخوف من توسع دوره ومع صدور الميثاق الوطني سنة 1976، تم التأكيد على مركزية الدولة الاشتراكية باعتبارها الفاعل

---

[1]-شهرازاد زغيب ، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الإستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة ورقلة ، سنة 2004 ص 42.

[2]-المادة 23 من القانون رقم 63-277 المرجع نفسه . (ملغى)

[3]-أمر رقم 66 – 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والمتعلق بقانون الإستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 80 ، الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966 . (ملغى)

[4]-لعتر كريمة ، دور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني ومعاوقات دخوله إلى البورصة -حالة الجزائر -، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وبنوك ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسير ، جامعة الجزائر 3 ، 2015-2016 ص 09.

الأساسي في رسم السياسة الاقتصادية وتنظيم الإنتاج وتوزيع الناتج الوطني، مقابل تقيد نشاط القطاع الخاص وحصره في مجالات ثانوية لاتمكنه من التأثير في مراكز القرار، كما ميز بين القطاع الخاص الاستغلالي و غير الاستغلالي، اعتمادا على حجم المؤسسة وعدد العمال كمعيارين لتحديد طبيعة النشاط، وجاء هذا التوجه نتيجة تطور الأوضاع الاقتصادية بعد الإستقلال، حيث أصبح القطاع الخاص واقع لايمكن تجاهله وهذا ما أوجب إعادة النظر في الإطار التشريعي و القانوني المرتبط بالقطاع الخاص[1].

ثانيا : مرحلة إعادة الاعتبار للقطاع الخاص (1982 -1988)

بعد مرحلة تقيد دور القطاع الخاص وتركيز النشاط الاقتصادي في يد الدولة، برزت الحاجة إلى مراجعة التوجهات السابقة في ظل التحولات الاقتصادية والتحديات التنموية التي واجهتها الدولة، ويعتبر عام 1982 بمثابة نقطة تحول مهمة في الإطار التشريعي المنظم للقطاع الخاص ، حيث تم إصدار القانون رقم 11- 82 المتعلق بالاستثمار[2]، والذي جاء لتنظيم وضبط تدخل القطاع الخاص الوطني، وقد عمل هذا القانون على إزالة الغموض المرتبط باجراءات منح الرخص، وتحديد سقف الاستثمارات وضبط المهام المسموح بها، مع استثناء رأس المال الأجنبي من نطاق تطبيقه، كما أشار هذا القانون إلى المهام الجديدة التي أوكلت للقطاع الخاص وما هو منتظر من مشاركة القطاع الخاص وهو ماتضمنته المادة 08 من قانون 82 -11 [3]كما حدد هذا القانون بموجب المادة 11 منه القطاعات التي يمكن للمستثمرين الخواص أن يقيموا فيها استثماراتهم[4]،

---

[1]-إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي و إنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، الجزائر دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 111 .

[2]-قانون رقم 82 – 11 المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 34 ، 24 أوت 1982 . (ملغى)

[3]-المادة 08 من القانون 82 – 11 المرجع نفسه.(ملغى)

[4]-المادة 11 من القانون 82 -11 المرجع نفسه.(ملغى)

ورغم أن المشرع من خلال هذا القانون قد اتجه نحو توسيع مجال تدخل الخواص مقارنة بقانون 1966 الذي كان ضيقا، إلا أن هذا التطور التشريعي لايعكس تحولا جذريا نحو تحرير الاستثمار الخاص، فقد ظل تدخل القطاع الخاص مؤطرا بفلسفة الاقتصاد الاشتراكي حيث نص القانون على أن نشاطاته تبقى مكملة للقطاع العمومي، بما يؤكد استمرار هيمنة الدولة على التوجه الاقتصادي العام[1].

وفي إطار مراجعة التشريع المنظم للاستثمار والنشاط الخاص، جاء قانون سنة 1988 وهو القانون 88-25 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني،[2] حيث سعى المشرع من خلاله إلى تجاوز القيود التي ميزت القوانين السابقة ، وذلك باعتماد مقاربة أكثر مرونة وأقل تعقيدا، وقد تمحور هذا التوجه حول تبسيط الإجراءات وإلغاء الطابع التأطيري الصارم مع معالجة النقائص التي ظهرت أثناء التطبيق، بهدف توفير مناخ أكثر ملائمة لتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، ولقد ألغى القانون رقم 88 -25 جميع الاستثمارات الخاصة بجميع الإجراءات التأطيرية التي كانت تميز قانون 82 -11 حيث تخلى المشرع عن القيود التنظيمية الصارمة التي حدت من المبادرة الخاصة، [3]

ثالثا : مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1989)

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية على الصعيدين السياسي و الاقتصادي، وتجسدت في تبني حزمة الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي كرست الإنتقال من النظام الإشتراكي القائم على هيمنة الدولة ، وتقيد المبادرة الخاصة إلى نظام اقتصاد السوق المبني على تحرير النشاط الاقتصادي وتشجيع المبادرة الفردية وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية،مع مطلع

---

[1]-لعتر كريمة، المرجع السابق ص 12.

[2]-قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني ، الجريدة الرسميةللجمهورية الجزائرية ، العدد 28 ، الصادر في 13 جويلية 1988 .(ملغى)

[3]-نورة محمدي، دراسة التحليلية في أثر الإصلاحات الإقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة ورقلة ، 2005 -2006 ص42.

التسعينيات تعزز مسار الإصلاح الاقتصادي بصدور القانون رقم 90 – 10 المتعلق بالنقد و القرض[1]والذي اعتبر من أهم الآليات التشريعية الداعمة لتنمية الاستثمارات الخاصة في الجزائر، فقد أسس هذا القانون لإصلاح المنظومة البنكية و المالية ومنح استقلالية أكبر للبنك المركزي.

كما أقر مبادئ تحرير النشاط المصرفي، مما سهاهم في تسهيل تمويل المشاريع الاستثمارية وتشجيع الشراكة بمختلف أشكالها، سواء بين الخواص فيما بينهم أو بين القطاعين العام و الخاص، إضافة إلى تحرير رؤوس الأموال بصورة أوسع مما كان عليه الوضع سابقا ، كما تلاه صدور القانون الخامس للاستثمارات سنة 1993 وهو القانون رقم 93 – 12 المتعلق بترقية الإستثمار[2] في إطار تكريس التحول نحو اقتصاد السوق وفتح المجال أمام رأس المال الوطني و الأجنبي، وقد حدد نطاق تطبيقه وفقا للمادة الأولى منه ليشمل الاستثمارات المنجزة في نشاطات إنتاج السلع وتقديم الخدمات، مع استبعاد المجالات المخصصة للدولة أو المقررة بنص قانوني، [3] كما تضمن هذا القانون جملة من الضمانات والحوافز التي عززت حماية الاستثمارات وتشجيعها، إلى جانب نصوص تنظيمية لاحقة عملت على تعديل أحكامه .

رابعا : مرحلة ما بعد 2000

مثلت هذه المرحلة دفعة قوية ومؤشرا على توجه جديد نحو إعادة تنظيم وترقية النشاط الاستثماري، من خلال توفير مناخ قانوني ومؤسساتي أكثر ملائمة، وتعزيز آليات الدعم و التحفيز بما يواكب التحولات الاقتصادية. وفي هذا السياق، صدر الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار،[4]الذي جاء لتكريس التوجهات وتنظيم الإطار القانوني للاستثمار بصورة أكثر

---

[1]–القانون رقم 90 –10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 16 ، الصادر في تاريخ 18 أفريل 1990 .(ملغى)

[2]– مرسوم تشريعي رقم 93 –12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 64 ، الصادر في تاريخ 10 أكتوبر 1993 . (ملغى)

[3]– منصوري زين، واقع وأفاق سياسة الإستثمار في الجزائ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الإنسانية و الأإجتماعية ، جامعة الشلف ، العدد 02 ، ص 130 .

[4]–الأمر قم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الأستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 47 ،الصادر بتاريخ 22 أوت 2001 . (ملغى)

وضوحا وفعالية، ومن أهم الأحكام التي جاء بها هذا الأمر إلغاء التميز بين الاستثمارات العمومية والخاصة، والعمل على مرافقة الاستثمار وتبسيط إجراءاته بما يضمن تسهيل عملية الاستثمار وترقيتها، كما تميزت سنة 2001 بإطلاق برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001 – 2004) عقب استكمال برنامج التعديل الهيكلي بهدف إعادة تحريك الاقتصاد ووضع استراتجية لانطلاق التنمية المستدامة.

وتواصل هذا المسار من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)، الذي جاء امتدادا له وكرس إطارا لدعم وتوسيع الفرص أمام المتعاملين الاقتصاديين.[1] واستمر تطور المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار من خلال جملة من التعديلات و الإصلاحات اللاحقة التي مست الإطار التشريعي، بهدف تحسين مناخ الأعمال وتكيفه مع المتغيرات الاقتصادية، إلى غاية صدور القانون رقم22 –18.[2]الذي جاء بإطار قانوني جديد و ألغى المنظومة السابقة بشكل نهائي، ويعد هذا القانون إطارا تشريعيا جديدا منظما للاستثمار، جاء لتبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية وترسيخ مبدأ المساواة بين المستثمرين، مع إعادة تنظيم نظام الحوافز والامتيازات بما يدعم خاصة القطاع الخاص، كما عزز الضمانات القانونية وحسن آليات مرافقة المشاريع وتسهيل إنجازها في إطار مناخ استثماري أكثر انفتاحا .

الفرع الثالث : تصنيفات القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بتعدد وتنوع مؤسساته، واختلاف خصائصها من حيث الحجم وطبيعة النشاط والتنظيم القانونين وهو مايعكس الديناميكية التي يتسم بها هذا القطاع داخل المنظومة الاقتصادية. ونظرا لهذا التنوع سعت الأدبيات الاقتصادية إلى وضع مجموعة من التصنيفات التي تسمح بإبراز مكونات القطاع الخاص وتحليل خصائصه بشكل أكثر دقة

---

[1]–بن شلوية أم كلثوم ، دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطالبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قصاصدي مرباح ، ورقلة 2014 – 2015 ، ص 18 .

[2]–القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 ، المتعلق بالإستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2022 .

وموضوعية، فعملية التصنيف تعد من الآليات المنهجية التي يعتمد عليها الباحثون والاقتصاديون لفهم طبيعة المؤسسات الخاصة، والكشف عن أدوارها المختلفة في تحريك عجلة النشاط و المساهمة في تحقيق التنمية .

وفي هذا الإطار تعتمد تصنيفات القطاع الخاص على جملة من المعايير التي تختلف باختلاف زاوية التحليل والأهداف الموجودة من الدراسة، ومن بين أبرز هذه المعايير نجدد حجم المؤسسة الذي يستند إلى عدد العمال أو حجم رأس المال أو حجم الإنتاج، إضافة إلى معيار طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة، سواء كان نشاطا زراعيا أو صناعيا أو تجاريا أو خدميا فضلا عن معيار الشكل القانوني الذي يحدد الإطار التنظيمي للمؤسسة، وكذا معيار الملكية الذي يميز بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية أو المختلطة ، ويساعد هذا التعدد في المعايير على تقديم رؤية شاملة لبنية القطاع الخاص وطبيعة مكوناته المختلفة.

غير أن الدراسات الاقتصادية غالبا ما تعطي أهمية خاصة لمعيار حجم المؤسسة نظرا لأنه من أكثر المعايير شيوعا ووضوحا في تصنيف مؤسسات القطاع الخاص، كما أنه يسمح بإبراز الفروق الجوهرية بين مختلف المؤسسات من حيث القدرات الإنتاجية و الإمكانات المالية ومستوى التأثير في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم مؤسسات القطاع الخاص عادة إلى مؤسسات صغيرة، ومتوسطة، وكبيرة، حيث تتميز كل فئة بخصائص محددة وأدوار اقتصادية مختلفة.

وعليه تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم فئات القطاع الخاص ضمن معيار الحجم نظرا لانتشارها الوسع ودورها المحوري في دعم النشاط الاقتصادي المحلي، وتختلف تعريفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة إلى أخرى، كما تختلف بين المنظمات الاقتصادية، ويرجع ذلك أساسا إلى تباين المعايير المعتمدة في تصنيفها، إضافة إلى اختلاف الإمكانيات والموارد ومستويات التطور الاقتصادي لكل بلد، وعليه سنقدم بعض التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين أبرز التعريفات تعريف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفها هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها و إداراتها بطريقة مستقلة حيث لاتسيطر

على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معياري المبيعات وعدد العاملين ولذلك حدد القانون حدود عليا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة[1] كما عرفتها منظمة العمال الدولية بأنها تشمل المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال، بينما تعتبر المشروعات المتوسطة تلك التي يعمل بها مابين 10 إلى 99 عاملا[2]، ولكن على الرغم من اختلاف المفاهيم و التعريفات، إلا أنها تتقارب إلى حد كبير عند الإعتماد على مجموعة من المعاير المشتركة في تصنيفها ومن أهم هذه المعاير مايلي :

- عدد العمال في المؤسسة، حجم رأس المال، رقم الأعمال، الاستقلالية في تسيير المشروع.

ولقد أولى المشرع الجزائري اهتماما متزايدا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الحيوي الذي تؤديه في تنشيط الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، ويتجلى هذا الإهتمام من خلال إصدار جملة من القوانين والتنظيمات التي تهدف إلى دعم هذا النوع من المؤسسات وتوفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها، ومن أبرزها القانون رقم 17 – 02 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]، والذي جاء لوضع إطار قانوني وتنظيمي ويساهم في ترقية هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية، إضافة إلى توفير آليات المرافقة و الدعم وتشجيع المبادرة الاستثمارية .

---

[1]–أحمد رحموني ، المؤسسات الصغيرة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري ، المكتبة المصرية لنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، 2011 ، ص 20 .

[2]–وردة سعايدية ، تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خيار إستراتيجي لدعم التنويع الإقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية – ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2023 –2024 ، ص 24 .

[3]–القانون رقم 17 – 02 ، المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017 .

وبعد التطرق إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها أحد أهم مكونات القطاع الخاص، ويجدر بنا الإنتقال إلى نوع أخر من المؤسسات يتمثل في المؤسسات الكبيرة، والتي تلعب بدورها دورا أساسيا في دعم الإقتصاد الوطني نظرا لما تملكه من إمكانات مالية وبشرية وتقنية كبيرة، الأمر الذي يجعلها قادرة على تنفيذ المشاريع الكبرى والمساهمة بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تمثل المؤسسات الكبيرة العمود الفقري للإقتصاد الوطني حيث تتميز بحجمها الكبير من حيث رأس المال وعدد العمال و نطاق نشاطها الاقتصادي، وتمتلك هذه المؤسسات بنية تنظيمية معقدة وإمكانيات مالية وتقنية تسمح لها بالاستثمار في مشاريع واسعة النطاق إضافة إلى قدرتها على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية.

ومن الناحية القانونية فإن المشرع الجزائري لم يسن قانونا خاصا بالمؤسسات الكبيرة بل أدرجها ضمن الأطر العامة للقطاع الخاص، حيث تخضع نفس التشريعات التي تنظم النشاط الاقتصادي،الضريبة، العمل، والاستثمار. وهذا يتيح لها العمل ضمن نظام قانوني متكامل يحميها ويضبط نشاطها، مع الحفاظ على التوازن بين تحقيق الربح و المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

وعليه يعد تصنيف المؤسسات حسب الحجم – صغرى، متوسطة، كبيرة – أداة مهمة لفهم القطاع الخاص وتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة لكل فئة.

المطلب الثاني

أهمية وأهداف القطاع الخاص

يكتسي موضوع أهمية القطاع الخاص وأهدافه مكانة بارزة في الدراسات الاقتصادية، لما له من ارتباط وثيق بديناميكية النشاط الاقتصادي ومسار التنمية، فالقطاع الخاص لم يعد ينظر إليه كمجرد فاعل يسعى لتحقيق الربح، بل أصبح عنصرا أساسيا ضمن المنظومة الاقتصادية، تتداخل أدواره مع مختلف التوجهات والسياسات العامة للدولة، وإن إبراز أهمية هذا القطاع

يقتضي الوقوف عند جملة من الإعتبارات التي تبرز موقعه وتأثيره في الاقتصاد الوطني، كما أن تحديد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها يسمح بفهم طبيعة نشاطه و الآفاق المرتبطة به .

وانطلاقا من ذلك، سيتم تناول هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى فرعين أساسيين، من خلال التطرق إلى أهمية القطاع الخاص باعتباره الإطار الذي يبرز دوره ومكانته ضمن المنظومة الاقتصادية (الفرع الأول) في حين يخصص الفرع الثاني لبيان الأهداف التي يرتكز عليها ويسعى إلى تحقيقها، مما يسمح بتقديم رؤية متكاملة حول طبيعة نشاطه و إسهاماته التنموية، (الفرع الثاني)

الفرع الأول : أهمية القطاع الخاص

تبرز أهمية القطاع القطاع الخاص من خلال المساهمة الفاعلة في تحريك وتنشيط الاقتصاد المحلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي، باعتباره أحد المحركات الأساسية لديناميكية النشاط الإنتاجي و الاستثماري، فهو يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية عبر تشجيع المبادرات الفردية وتعزيز الاستثمارات في مختلف القطاعات، مما يؤدي إلى زيادة حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق وتحسين مستوى المنافسة ورفع مستوى الجودة، كما يعد القطاع الخاص مصدرا مهما لخلق فرص العمل وتوسيع مجالات التشغيل أمام اليد العاملة المحلية وهو ماينعكس إيجابا على مستوى المداخيل الفردية وتحسين القدرة الشرائية للأسر.

وفضلا عن توفير ظروف معيشية أكثر استقرارا يساهم ذلك بدوره في الحد من معدلات البطالة و الفقر، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي [1]ومن زاوية مالية ينعكس النشاط الخاص بشكل مباشر على دعم الموارد الجبائية للدولة من خلال توسيع الوعاء الضريبي وزيادة الإيرادات الناتجة عن النشاط الاقتصادي، كما يسهم في تخفيف الضغوط على الموازنة العامة، سواء من خلال تقليص الاعتماد على الإنفاق العمومي في بعض المجالات، أو عبر إعادة توزيع الأعباء المالية بين القطاع العام والخاص.

[1]–محمد عبدة فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ، القاهرة مكتبة مدبولي، ص 55 .

إضافة إلى ذلك فإن تنشيط الاستثمار الخاص يساهم في تقليص الاختلالات الاقتصادية من خلال الحد من العجز المسجل في الموازنة العامة، أو في الميزان التجاري، أو في ميزان المدفوعات فضلا عن الإسهام في تخفيض مستويات المديونية الداخلية والخارجية ، وبصفة عامة فإن تعزيز دور القطاع الخاص يؤدي إلى تحسين كفاءة التخصيص للموارد الاقتصادية، وترسيخ مبدأ التنافسية، ودعم مسار التنمية المستدامة من خلال خلق توازن نسبي بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز الاستقرار والنمو على المدى المتوسط والبعيد[1]

ويعتبر القطاع الخاص من أبرز الركائز الأساسية للحكومة، حيث أن تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح منظومة الحكم لايمكن أن يتجسد دون تحقيق تنمية اقتصادية محلية فعالة. كما أن وجود قطاع خاص حر تنافسي يساهم في خلق فرص اقتصادية أكثر ويعزز ديناميكية النشاط الاقتصادي، مما يدعم مسار التنمية الشامل[2].

إضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية بهدف استقطاب القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في تركيب الناتج الوطني، فإن دوره يتجلى في عدة عناصر أساسية ، أهمها فتح فضاء أوسع لاستقلالية الوسائط الثقافية، ودعم حرية التعبير والنقد والإبداع كما يساهم من خلال الروح التنافسية في تعزيز الاستثمار الداخلي وترسيخ قاعدة اقتصادية قائمة على المبادرة الخاصة وتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية ، فضلا عن ذلك يتميز القطاع الخاص بقدرته على التكيف والتعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به انطلاقا من تمتعه بذاتية في الحركة ومرونة في التسيير، مما يجعله اللبنة الأولى في اقتصاد المجتمعات المحلية، وأساسا للتنظيمات الاقتصادية التي تتجاوز مرحلة الاقتصاد القائم على الشيوع. [3]

1- بوحفص معاد ، دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية – بلدية توقرت نموذجا – الفترة الممتدة ما بين (2015 – 2020) ، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة ورقلة ، 2021 –2022 ، ص 32 .

[2]–يسبع عبد القادر، مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة – حالة الجزائر – ، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 3 ، 2010 ، ص 55 .

[3]– محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق ، الخصخصة أفاقها و أبعادها ، بيروت ، دار الفكر ، 2003 ، ص 19 .

تتجلى أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية و القدم الاقتصادي للدول، حيث تبرز تجارب العديد من الدول المتقدمة ودور عملية تعويل بعض المؤسسات و المشاريع من التسيير الحكومي إلى التسيير الخاص، وذلك بالنظر إلى قدرته على الإبتكار ورفع كفاءة الإدارة و تحسين الأداء الاقتصادي. كما يتميز القطاع الخاص بمرونة في التسيير و سرعة في اتخاذ القرارات، مما يجعله ركيزة أساسية في دعم الإقتصاد الوطني، إذ لايمكن تصور مشروع وطني مستقل ومتكامل دون مساهمته الفعالة.[1].

الفرع الثاني : أهداف القطاع الخاص

تتعدد أهداف القطاع الخاص بين ماهو مالي واقتصادي وسياسي، غير أنها في جوهرها تتكامل وتترابط فيما بينها لتؤكد على دوره المحوري في تحريك عجلة التنمية المحلية وتعزيز مسارها، فمن الناحية المالية يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية والنمو، وهو ماينعكس مباشرة على رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين مستويات الأداء داخل المؤسسات الاقتصادية، خاصة عند إدخالها في وسط تنافسي يضم مؤسسات مماثلة، الأمر الذي يدفعها إلى تطوير أساليب الإدارة والتسير، وتحسين نوعية المنتجات والخدمات، وتعزيز الفعالية في اتخاذ القرارت، كما تساهم المنافسة في التقليل من الهيمنة واحتكار المؤسسات العمومية، بما يسمح بتطوير جودة الخدمات و الإستفادة من الخبرات و التكنولوجيا الأجنبية .[2]

أما من الناحية الاقتصادية، فيعمل القطاع الخاص على خلق بنية أكثر ملائمة للاقتصاد المحلي من خلال جلب رؤوس الأموال الخاصة والاستغلال الأمثل والعادل للموارد النادرة نتيجة التنافس بين القطاعين العام والخاص. كما يساهم في تخفيض العجز في ميزانية الدولة عبر تقليص الأعباء الموجهة لدعم القطاعات غير الناجحة، إضافة إلى إحداث مناصب شغل على

[1]–عبد الرزاق مولاي لخضر ، بولوة شعيب ، متطلبات تنمية القطاع بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث ، عدد 07 ، 2010 ، ص 03 .

[2]–بوحفص معاد، المرجع السابق ، ص 34

المدى الطويل[1] وفرض مبدأ التخصص، وتنويع المنتجات وترقية التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى توسيع مجالات الاستثمارات الخارجية وزيادة حجم المشاريع التنموية المحلية وبالتالي ارتفاع حجم الملكية الخاصة .

من الجانب السياسي والاجتماعي يساهم القطاع الخاص في إعادة توزيع الدخول وتحقيق قدرة من العدالة الإجتماعية، ودعم الديمقراطية وتشجيع اللامركزية من خلال توسيع الصلاحيات وتعزيز دور الفاعلين المحليين في اتخاذ القرار التنموي. كما ينعكس نشاطه إيجابيا على تحسين مستويات المعيشية للمجتمعات المحلية عبر رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم المشاريع الإنمائية [2]، وبذلك يتضح أن تكامل هذه الأهداف يجعل من القطاع الخاص ركيزة أساسية في تحقيق تنمية مستدامة و متوازنة .

المبحث الثاني

ماهية التنمية المستدامة

تكمن القيمة العلمية والمضافة لمساهمة القطاع الخاص في النشاط الزراعي المستدام في قدرته البنيوية على فض الاشتباك، وتجاوز المقايضة التقليدية الكلاسيكية بين حتمية تحصيل الكفاءة الربحية والمزايا الاقتصادية من جهة، ومقتضيات الحماية الإيكولوجية والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. فلم يعد الاستثمار الزراعي الخاص مجرد نشاط إنتاجي يبحث عن تعظيم العائد المالي على حساب الأصول الطبيعية والمجتمعات الريفية، بل تحول في ظل مقاربة الاستدامة إلى رافعة استراتيجية قادرة على توليد منافع متزامنة ومتوازنة تصب في ترقية الأمن الغذائي، وتحقيق الاستقرار المجالي، وصيانة الأنظمة البيئية الحيوية بالجزائر.

وتأسيساً على هذا الترابط العضوي بين ركائز التنمية المستدامة، وضماناً للإحاطة الشاملة بآثار هذا النشاط ومخرجاته التطبيقية، سنقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين جوهريين:

---

[1]– سفيان إبن عبد العزيز ، دعم وتطوير القطاع كلية ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات ، مجلة البحوث الإقتصادية العربية ، عدد 61 ، 2013 ، ص 174 .

[2]–سالم عرفة سيد ، إدارة المخاطر الإستثمارية، عمان ، دار الراية ، 2009 ، ص 261 .

نخصص المطلب الأول لتشريح وتحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تفعيل الفلاحة الخاصة المستدامة، بينما نفرد المطلب الثاني لتقييم وفحص البعد البيئي والإيكولوجي الذي تصنعه الممارسات الزراعية الابتكارية الملتزمة.

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي برزت الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث جاء نتيجة تحول في النظرة إلى التنمية من مجرد تحقيق النمو الاقتصادي إلى الإهتمام باستمراريته و آثاره الاجتماعية والبيئية، فلم يعد التقدم يقاس فقط بارتفاع معدلات الإنتاج، بل بمدى قدرته على تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد وضمان ديمومته على المدى الطويل. كما أن هذا المفهوم لم يظهر بصيغته الحالية دفعة واحدة بل مر بتطور تاريخي عكس تفاعل الفكر التنموي مع التحديات المتزايدة، إضافة إلى اتصافه بجملة من الخصائص التي تميزه عن أنماط التنمية التقليدية.

وعليه سيتم في هذا المطلب تعريف التنمية المستدامة، (الفرع الأول) ثم تطورها التاريخي (الفرع الثاني) وأخيرا إبراز خصائصها (الفرع الثالث) .

الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى تحديد تعريف التنمية المستدامة ، لابد من الإشارة إلى أن هذا المصطلح يعد من المفاهيم المركبة التي أثارت جدلا واسعا في الأوساط الفكرية والأكاديمية، نظرا لتعدد المقاربات النظرية التي تناولته و اختلاف الزوايا التي تم من خلالها تعريفه. ويعود هذا التباين إلى الطابع الشمولي للمفهوم وتشابكه من الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، مما جعل ضبط تعريف جامع له يتطلب استحضار مختلف الرؤى التي ساهمت في بلورته، وعليه سيتم فيما يلي عرض أبرز التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة، مع تحليل مضامينها واستخلاص العناصر الجوهرية المشتركة بينها .

ومن بين التعريفات التي تناولت التنمية المستدامة ماورد في تقرير معهد الموارد العالمية، الذي قام بتقسيم المفهوم إلى أربع مجموعات تعكس أبعاده الجوهرية .

فمن الناحية الاقتصادية، تفهم التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة على أنها التخفيض في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية بهدف تقليل الضغط على البيئة، في حين تعني بالنسبة للدول النامية بالتوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة ، وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الفرص ،[1] كما يتطلب تحقيق الاستدامة الاقتصادية إعادة توجيه السياسات نحو تعزيز الكفاءة الإنتاجية، ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة، وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة، ويقتضي ذلك ترشيد استغلال الموارد وتبني نماذج اقتصادية قائمة على الإبتكار والتنوع مع إدماج الأبعاد البيئية و الاجتماعية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، بما يضمن تحقيق نمو متوازن ويعزز القدرة التنافسية و الاستقرار على المدى الطويل .

– أما من الناحية الاجتماعية فتتمثل التنمية المستدامة في السعي إلى تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي وتحسين مستوى الخدمات الصحية و التعليمية وتحسين فرص الإدماج الاجتماعي ، خاصة في المناطق الريفية و المناطق أقل حظا، بما يضمن تحقيق تنمية متوازنة وشاملة لمختلف فئات المجتمع .

– أما من الناحية البيئية يرتبط بعدها البيئي بحماية الموارد الطبيعية أي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية ،

– أما من ناحية البعد التكنولوجي باعتباره عنصرا دائما لهذه الأبعاد، حيث يقصد به انتقال المجتمع نحو اعتماد الصناعات النظيفة وتبني تكنولوجيات حديثة غير ضارة بالبيئة تساهم في تقليل الانبعاثات الملوثة وترشيد الإستهلاك للموارد، وتعزيز كفاءة الإنتاج دون الإضرار

[1]–أحمد جابر بدران، اقتصاد البيئة ، مركز الدراسات الفقهية و الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2013 ، ص 180

بالمنظومة البيئية ، يبرز هذا البعد الدور المحوري للابتكار والتطوير التكنولوجي في دعم مسار التنمية المستدامة وتحقيق تكامل أبعادها المختلفة .[1]

ومن بين التعريفات التي حظيت بأهمية كبيرة على الصعيد الدولي، ذلك التعريف الذي أقرته المؤتمرات الأممية باعتباره مرجعا أساسيا في تأطير مفهوم التنمية المستدامة حيث سعت هذه المؤتمرات إلى وضع مبادئ توجيهية تضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وضرورة حماية البيئة ، حيث عرف المبدأ الثالث الذي أقر خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريودجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"،وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءا لا يتجزء من عملية التنمية[2].

ونظرا للطابع المركب لمفهوم التنمية المستدامة وتشعب أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، فقد اختلف الباحثون في تحديد تعريف جامع، حيث ركز كل اتجاه على زاوية معينة وفقا لتخصصه ومنهجه التحليلي وفي هذا الإطار، نستعرض أهم التعريفات التي صاغها عدد من الباحثين .

حسب تعريف روبرت سولو " إنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي" [3] حيث يرى روبرت سولو أن التنمية المستدامة تقوم على مبدأ الحفاظ على القدرة الإنتاجية للمجتمع عبر الزمن، بحيث لا يؤدي استغلال الجيل الحالي للموارد إلى إضعاف فرص الأجيال القادمة، ويقصد بذلك ضرورة عدم إستنزاف عناصر الإنتاج الأساسية، سواء كانت موارد طبيعية أو رأس مال مادي أو بشري، وعليه فإن تحقيق

---

[1]– أحمد جابر بدران، المرجع السابق ، ص 181 .

[2]– أحمد جابر بدران، المرجع نفسه ، ص 182 .

[3]–عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة : مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الرياض، العبيكان للنشر ؛ 2015 ، ص 52 .

التنمية المستدامة يتطلب استثمار الثروات بطريقة تضمن استمرارية النمو والمحافظة على نفس مستوى الإمكانات الاقتصادية مستقبلا .

ويعرفها عبد الله البريدي بأنها " كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرا ومستقبلا، ضمن إطار حضاري استراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد"[1]والمقصود بهذا التعريف أن التنمية المستدامة هي كل ما يساهم في تحسين حياة الإنسان بشكل عادل ومتوازن سواء في الحاضر أو في المستقبل فهي لا تركز فقط على النمو الاقتصادي، بل تهدف إلى حماية مقومات الحياة البشرية ضمن إطار منظم يقوم على التخطيط والتعاون والمسؤولية المشتركة. كما تؤكد على ضرورة تنمية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها، حتى تبقى صالحة لدعم الأجيال الحالية القادمة .

وما تزال هناك تعريفات أخرى متعددة قدمها باحثون ومفكرون من اتجاهات مختلفة عكس تنوع الرؤى حول المفهوم وتعدد أبعاده، الأمر الذي يدل على ثراء مفهوم التنمية المستدامة واستمرارية النقاش العلمي حوله .

الفرع الثاني : التطور التاريخي للتنمية المستدامة

لم يظهر مفهوم التنمية المستدامة بصورة فجائية، بل جاء نتيجة مسار تاريخي طويل ارتبط بتصاعد الوعي العالمي بالمشكلات البيئية وتداعيات النمو الاقتصادي غير المنضبط على الموارد الطبيعية. فقد شهدت سبعينيات القرن العشرين بداية تشكل هذا الوعي، خاصة بعد صدور تقرير نادي روما سنة 1972 بعنوان (حدود النمو)حيث أكد تقرير نادي روما من خلال دراسته حول حدود النمو، أن البشرية تواجه مخاطر حقيقية نتيجة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية و استمرار أنماط التنمية غير المستدامة، وقد بين التقرير أن استنزاف الموارد و تزايد النمو السكاني والاقتصادي بوتيرة متسارعة قد يؤديان إلى أزمات بيئية واقتصادية في المستقبل القريب، وهو ما يفوق توقعات الكثير من الباحثين، كما أشار إلى ضرورة الإنتقال من نموذج

[1]–عبد الله بن عبد الرحمان البريدي ، المرجع السابق ، ص 53 .

البيئة المفتوحة القائم على الاستغلال غير المقيد إلى نموذج بيئي أكثر تنظيما يراعي حدود الموارد ويحافظ على التوازن بين التنمية و حماية البيئة[1].

وفي أكتوبر 1982 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الذي دعا إلى إدماج بعد حماية الطبيعة ضمن خطط التنمية الوطنية، من خلال وضع استراتجيات تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة تقوم على التعاون الدولي وتعزيز العلاقات المتبادلة بين الإنسان و الموارد الطبيعية، وقد شدد الميثاق على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي وضمان استغلال الموارد بطريقة عقلانية تكفل استمرارية التنمية دون الإضرار بالبيئة . كما أكدت لجنة خاصة تم تشكيلها سنة 1987 على هذه المبادئ، حيث أبرزت أهمية تحقيق تنمية قابلة للاستمرار في إطار يحترم معايير البيئة ويحد من الآثار السلبية للنشاطات الاقتصادية على البيئة.[2] ويعد هذا الميثاق خطوة مهمة في مسار تعزيز الوعي بأهمية الربط بين التنمية وحماية البيئة، حيث أكدت اللجنة التي أنشئت سنة 1987 على هذه المبادئ، مشددة على ضرورة تحقيق تنمية قابلة للإستمرار في إطار يحترم الإعتبارات البيئة ويحد من الآثار السلبية للنشاطات الاقتصادية .

كما ساهم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المنعقد سنة 1992 في مدينة ريودجانيرو بالبرازيل، في تعزيز وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الدولي، وقد عرف هذا المؤتمر مشاركة واسعة من الدول، تم خلاله إصدار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي أكد على ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن السياسات التنموية، كما تضمن المؤتمر طرحا واضحا للمفهوم البيئي – التنموي حيث أكد أبرز المتدخلين، موريس سترونغ، على أن النموذج التنموي القائم أنذاك يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتهديد الحياة البشرية، مما يستوجب إعادة توجيه السياسات نحو نموذج يحقق التوازن بين التنمية و حماية

---

[1]– بايزيد علي، التنمية المستدامة : مفهومها، أبعادها، مؤشراتها. " حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي " مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية و المالية ، عدد 02، 2022، ص 272 .

[2]– مدحت أبوالنصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها–أبعادها – مؤشراتها، القاهرة المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الطبعة الأولى ، 2017 ، ص 86 .

البيئة،[1] وقد اعتمد المؤتمر كذلك أجندة القرن 21 التي تضمنت برنامج عمل متكامل يهدف إالى وضع إجراءات عملية لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة، مع التأكيد على التعاون الدولي وبناء نظام اقتصادي عالمي يدعم حماية البيئة ويحد من المشكلات البيئية المتفاقمة .

وتلتها المؤتمرات التي تهدف إلى ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، ومن أبرزها مؤتمر كوبنهاغن سنة 1995، ومؤتمر نيويورك سنة 2000، إضافة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد سنة 2012، وقد ركزت هذه اللقاءات الدولية على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإلتزامات البيئية والتنموية وتعزيز التعاون الدولي وتحديث الآليات الكفيلة بترسيخ مبادئ التنمية ضمن السياسات الوطنية و الدولية .

الفرع الثالث : خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من من أنماط التنمية التقليدية، حيث تقوم على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، بما يضمن تلبية حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ومن خلال ذلك يمكن إبراز أهم خصائص التنمية المستدامة فيما يلي :

– تعد التنمية المستدامة تنمية شاملة أو متكاملة لأنها لا تقتصر على تحقيق النمو الإقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد بما يضمن تحسين مستوى معيشة الأفراد وحماية البيئة و الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية .

– تعد التنمية المستدامة مستمرة، لأنها لا تقتصر على تحقيق أهداف قصيرة المدى بل تهدف إلى تحقيق تنمية دائمة و متواصلة عبر الزمن .

[1]–فرانك برباج ، فلسفة التنمية المستدامة : رهانات في نقد التنمية، المملكة العربية السعودية ، دار جامعة الملك سعود للنشر ، ص 25 .

– تعد التنمية المستدمة تنمية عادلة، لأنها تسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد والثروات بين مختلف فئات المجتمع، إضافة إلى تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال الحفاض على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها .

– التنمية المستدامة تنمية تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، حيث تحرص على إدماج الإعتبارات البيئية في مختلف السياسات والبرامج التنموية، وذلك بهدف الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية والتوازن البيئي، بما يضمن تحقيق التنمية دون الإضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها.

– تعد التنمية تنمية تقوم على تعزيز المشاركة الشعبية، حيث تعتمد على إشراك المواطنين في مختلف مراحل العمل التنموي، من التخطيط واتخاذ القرار إلى التنفيذ والمتابعة، وذلك لما لمشاركتهم من دور مهم في تحديد الحاجيات الحقيقية للمجتمع وضمان نجاح المشاريع التنموية وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية ومستدامة[1].

المطلب الثاني

أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على رؤية شمولية متكاملة تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف مكونات العملية التنموية، بحيث لايقتصر الاهتمام على تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية في إطار من التكامل والترابط، فالتنمية الحديثة لم تعد تقاس فقط بمؤشرات الإنتاج والدخل، وإنما بمدى قدرتها على تحسين نوعية الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

[1]– مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، المرجع السابق، ص 83 .

ومن هذا المنطلق تتجسد التنمية المستدامة في أبعاد أساسية مترابطة و متكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي الفرع الأول والبعد الاجتماعي الذي جسدناه في الفرع الثاني و البعد البيئي وكان في الفرع الثالث.

الفرع الأول : البعد الإقتصادي

يعد البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، باعتباره يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والفعال مع ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية و تحقيق العدالة في توزيع الثروات، فالتنمية المستدامة لا تقتصر على تحقيق الزيادة في الناتج المحلي أو رفع معدلات الإنتاج فحسب، بل تسعى إلى إرساء نظام اقتصادي قادر على تلبية حاجيات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها. وفي هذا الإطار يرتبط البعد بمدى قدرة الدولة على تعزيز الإستثمار، وتوفير الظروف المناسبة لنمو الأنشطة الاقتصادية، بما يساهم في تحقيق التنمية وتحسين الأداء الاقتصادي، كما يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية حاجياتهم الأساسية من السلع والخدمات، والعمل على زيادة فرص العمل ورفع مستويات بما يحقق الرفاه الاقتصادي للأفراد ويضمن الاستمرارية.

كما يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة و المستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة، حيث يستند هذا البعد على مبدأ تحقيق أقصى قدر ممكن من رفاهية المجتمع مع السعي للقضاء على الفقر، كما يثير هذا البعد مسألة اختيار وتطوير وتمويل التقنيات الصناعية الملائمة التي تسمح باستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، وتمثل العناصر التالية أهم مكونات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة[1].

- النمو الاقتصادي

[1]- مريم حسني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية دراسة حالة بلدية – الحجيرة – ، مذكرة لنيل شاهدة ماستر أكادمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 -2014 ، ص 30 .

– العدالة الإقتصادية

– إشباع الحاجات الأساسية

الفرع الثاني : البعد الإجتماعي

يعد البعد الاجتماعي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، إذ يركز على الجوانب المرتبطة بالمجتمع و الإنسان في إطار العملية التنموية ويهتم هذا البعد بترسيخ القيم الاجتماعية وتعزيز التماسك داخل المجتمع بما يساهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، ومن هذا المنطلق تسعى التنمية إلى إيلاء اهتمام خاص لمختلف القضايا الاجتماعية التي تضمن استقرار المجتمع واستمرارية التنمية، ويعتمد هذا البعد على أهمية تأمين الحقوق الأساسية للأفراد بما يشمل الوصول إلى الخدمات الصحية و التعليمية ووضع المعايير الأمنية اللازمة وضمان الإنصاف والمساواة بين مختلف فئات المجتمع، ويركز الجانب البشري في هذا الإطار على عناصر محددة تشكل الأساس للبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة ،ويمكن توضيح هذه العناصر فيمايلي[1].

– تثبيت النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان وذلك من خلال التحكم في توسيع المناطق الحضارية لأنه يستحيل نمو السكان لفترة طويلة بنفس المعدلات الحالية فقط لأن النمو السريع يحدث ضغوط حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

– كما تسعى التنمية المستدامة إلى تعزيز التنمية الريفة للحد من الهجرة نحو المدن، فإن التوسع الحضري الحالي وخاصة نمو المدن الكبرى يترتب عليه آثار بيئية جسيمة فالمدن تجمع النفايات و الملوثات مما يؤدي في كثير من الحالات إلى مشكلات تهدد صحة المجتمع وتضر بالأنظمة البيئية المحيطة بها، ولهذا فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تبني سياسات وإجراءات محددة.

– الاستخدام الكامل للموارد البشرية من خلال إعادة تخصيصها بطريقة تضمن تلبية الحاجيات الأساسية للإنسان، بما يسهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي، ويشمل ذلك

[1]–أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص 205 .

الاستثمار في رأس المال البشري عبر تدريب المعلمين والكوادر الصحية وغيرهم من المخصصين الذين تتطلبهم التنمية المستمرة لضمان استدامتها وفعاليتها.

– الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار على المستوى السياسي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يعزز هذا النهج ثقة الأفراد بأهمية دورهم في العملية السياسية و يضمن مشاركة فعالة تؤسس لبيئة مستقرة تدعم النمو المستدام وتحقق المصالح على المستوى الطويل.

كما يلعب القطاع الإعلامي دورا محوريا في تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي، إذ يساهم في نشر الوعي و المعرفة حول القضايا المجتمعية المهمة مثل المساواة والصحة والتعليم. كما يعمل الإعلام على توجيه السلوكيات الفردية و الجماعية نحو ممارسات مستدامة، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويقوي العدالة والمساواة داخل المجتمع، وتعتبر الشفافية من بين أبرز مؤشرات الحكم الرشيد[1].

الفرع الثالث : البعد البيئي

إن تزايد المشكلات البيئية في العالم نتيجة التوسع الصناعي و النمو السكاني والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية أدى إلى بروز الحاجة إلى تبني نماذج تنموية تراعي الحفاظ على البيئة وتضمن استمرارية مواردها، فقد أصبح من الضروري إدماج الإعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية والعمل على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية المحيط الطبيعي، ويهدف هذا التوجه إلى الحد من التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية وصون التنوع البيولوجي بما يضمن استدامة الأنظمة البيئية وتحقيق رفاهية الإنسان في الحاضر والمستقبل، ويمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على النظم البيئية و على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث لنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض

[1]–عبد الكريم قلاتي، الحكم الرشيد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 20 ، العدد 39 ، حيدرة – الجزائر ، جانفي 2010 ، ص 31 .

الإحتياط والوقاية ومنه فهو يتمحور عموما حول النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي،[1] ويمكن إجمال أهم الأبعاد البيئية في مايلي :[2]

– صيانة المياه في إطار التنمية المستدامة ترشيد استغلال الموارد المائية والحد من الاستخدامات المفرطة أو المبددة لها، مع العمل على رفع كفاءة شبكات توزيع المياه والحد من ضياعها كما يشمل ذلك تحسين نوعية المياه والحفاظ عليها من التلوث، إضافة إلى تنظيم استغلال المياه السطحية والتحكم في استغلال المياه الجوفية بما يضمن تجددها .

– إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدهور الغطاء النباتي حيث يؤدي تدهور التربة وفقدان خصوبتها إلى انخفاض إنتاجيتها الزراعية، كم أن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات يساهم في تلويث المياه السطحية والجوفية، إضافة إلى ذلك تؤثر الضغوط البشرية والحيوانية سلبا على الغطاء النباتي والغابات، فضلا عن الاستغلال المفرط للثروة السمكية في المياه العذبة والبحرية بمستويات غير مستدامة.

– استخراج المحروقات والاحتباس الحراري حيث استخراج المحروقات وحرقها من أهم مصادر تلوث الهواء وظهور الأمطار الحمضية وزيادة ظاهرة الإحتباس الحراري المسببة لتغير المناخ. لذلك تسعى التنمية المستدامة إلى الحد من انبعاث الغازات الفيئة من خلال التقليل من استخدام المحروقات، والاتجاه نحو مصادرة طاقة بديلة، مع تطوير تكنولوجيات أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة.

– الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات لمعالجة تدهور طبقة الأوزون، كما وردت في اتفاقية كيوتو، خطوة مشجعة تهدف إلى التخلص التدريجي من الموارد الكميائية المهددة للأوزون.

---

[1]–خلادي سومية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في علوم التسير تخصص إدارة البيئة والسياحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 3 ، 2012 – 2013 ، ص 28 .

[2]–أحمد جابر بدران، المرجع السابق، ص 201 .

خلاصة الفصل الأول:

تُمثل هذه الخاتمة الحصيلة المعرفية والتحليلية التي انجلت عنها دراسة هذا الفصل، والذي تتبعنا فيه بالبحث والنقاش الأطر المفاهيمية، والتشريعية، والتقنية المؤطرة للنشاط الزراعي المستدام، مع التركيز على الدور المتنامي للقطاع الخاص في الجزائر، ولم يعد التحول نحو الفلاحة المستدامة مجرد ترف فكري أو واجهة بيئية تكميلية، بل غدا ضرورة استراتيجية حتمية لفك الارتباط والمقايضة التقليدية بين الجري وراء الربح السريع وصون الأصول الطبيعية؛ حيث بينت الدراسة أن استثمار الخواص في ممارسات نظيفة يضمن استقرار الإنتاجية والعائد المالي على المدى الطويل دون استنزاف للنظام البيئي القومي.

وبالرغم من امتلاك الجزائر ترسانة قانونية ومؤسساتية معتبرة تنظم مجالات البيئة، والمياه، والاستثمار (مثل قانون المياه 05-12، ومهام المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ونصوص ترقية الاستثمار)، إلا أن تفعيل هذه المنظومة ومواءمتها مع متطلبات الاقتصاد الأخضر وسلاسل القيمة الدولية (كالوسم البيئي وأرصدة الكربون الزراعي) ما زال يصطدم بعقبات بيروقراطية وضَعف في التنسيق الأفقي بين القطاعات الوزارية والشركاء من القطاع الخاص.

الفصل الثاني

النشاط الزراعي كنموذج في تعزيز التنمية المستدامة

الفصل الثاني

النشاط الزراعي كنموذج في تعزيز التنمية المستدامة

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة فرضت إعادة النظر في الأنماط التقليدية للتنمية، خاصة في ظل تزايد التحديات البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية وارتفاع الطلب على الغذاء. وفي هذا السياق برزت التنمية المستدامة كخيار استراتيجي يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويعد النشاط الزراعي من أكثر القطاعات ارتباطاً بهذه الأبعاد، نظراً لدوره الحيوي في توفير الأمن الغذائي، وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي بالمناطق الريفية.

ولم يعد النشاط الزراعي الحديث قائماً فقط على تحقيق الربح وزيادة الإنتاج، بل أصبح مطالباً بتبني ممارسات مستدامة تراعي حماية الموارد الطبيعية، وترشيد استغلال المياه والطاقة، وتقليل التلوث، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وفي هذا الإطار يبرز دور القطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً في دعم التحول نحو الزراعة المستدامة، من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة، وتطوير أساليب الإنتاج، وتبني آليات الشراكة والابتكار البيئي.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل النشاط الزراعي كنموذج في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال دراسة المقومات والآليات التي تسمح للقطاع الخاص بالمساهمة في تحقيق زراعة مستدامة، ثم إبراز مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يحققها هذا النشاط في إطار التنمية المستدامة.

وعليه تناولنا مقومات وآليات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الزراعي المستدام المبحث الاول، ثم تطرقنا إلى أبعاد تعزيز التنمية المستدامة في النشاط الزراعي الخاص في المبحث الثاني.

المبحث الأول

مقومات وآليات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الزراعي المستدام

يُعدّ القطاع الخاص أحد الفاعلين الأساسيين في دعم التحول نحو الزراعة المستدامة، لما يمتلكه من إمكانيات استثمارية وقدرات تقنية وتنظيمية تساهم في تطوير النشاط الزراعي وتحسين مردوديته. غير أن فعالية هذا الدور تبقى مرتبطة بتوفر مجموعة من المقومات الأساسية والآليات العملية التي تسمح بتحقيق التوازن بين متطلبات الربحية الاقتصادية ومقتضيات المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أهم المقومات والآليات التي يعتمد عليها القطاع الخاص في تجسيد النشاط الزراعي المستدام، وذلك من خلال مطلبين أساسيين: يخصص الأول لدراسة الإمكانيات الموردية ومستلزمات الإنتاج في إطار الاستدامة الزراعية، بينما يتناول الثاني الآليات التنظيمية والتقنية الكفيلة بتفعيل هذا النشاط وتطويره وفق أسس مستدامة.

المطلب الأول

الإمكانيات الموردية ومستلزمات الإنتاج بمنظور الاستدامة الزراعية

تُعدّ الإمكانيات الموردية ومستلزمات الإنتاج من أهم الأسس التي يقوم عليها النشاط الزراعي المستدام، إذ لا يمكن للقطاع الخاص تحقيق تنمية زراعية متوازنة دون اعتماد إدارة رشيدة للموارد الطبيعية والبشرية، إلى جانب توفير وسائل إنتاج تتوافق مع متطلبات حماية البيئة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. حيث أن استدامة النشاط الزراعي ترتبط بمدى قدرة الفاعلين الاقتصاديين على استغلال الموارد المتاحة بشكل عقلاني يضمن استمراريتها للأجيال القادمة، مع التقليل من الآثار السلبية للممارسات الزراعية التقليدية على البيئة.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب فرعين أساسيين: يخصص الأول لدراسة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبشرية، بينما يتناول الثاني توفير وتطوير مستلزمات الإنتاج الداعمة للزراعة الخضراء وتعزيز الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة.

الفرع الأول: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

تمثل الموارد الطبيعية – وفي مقدمتها التربة والمياه والتنوع البيولوجي والهواء – رأس المال الطبيعي للنشاط الزراعي، وهي ليست مجرد "مدخلات" مجانية للإنتاج، بل هي أنظمة بيئية حية تقدم خدمات مجانية لا يمكن للبشرية أن تصنع بديلاً عنها: كتكوين التربة، تدوير المغذيات، تلقيح المحاصيل، تنقية المياه، تنظيم المناخ. عندما تستنزف هذه الموارد أو تلوث، فإن النشاط الزراعي يفقد تدريجياً أسسه الإنتاجية ويصبح أكثر اعتماداً على مدخلات صناعية مكلفة وذات آثار سلبية جانبية.[1]

وتتطلب استدامة هذا النشاط اتباع مبادئ إدارية تحول دون استنزاف هذه الموارد. هذه المبادئ ليست نظرية مجردة، بل هي ترجمة عملية لسنوات من البحوث الزراعية والبيئية، ويمكن تطبيقها على مستويات مختلفة: من المزرعة العائلية الصغيرة إلى المشروع الزراعي الكبير.

أولا: إدارة التربة بشكل مستدام

في مجال إدارة التربة، يتم اللجوء إلى تقنيات متكاملة تعرف باسم "الزراعة الحافظة ."لا تقتصر هذه التقنيات على مجرد حماية التربة من التعرية، بل تسعى إلى إعادة بناء صحتها وخصوبتها تدريجياً. تقوم الزراعة الحافظة على ثلاثة مبادئ رئيسية تعمل معاً بشكل تآزري:[2]

تقليل الحراثة إلى الحد الأدنى (أو عدم الحراثة نهائياً) :في الزراعة التقليدية، يتم حرث التربة بعمق عدة مرات قبل الزراعة، مما يقلب الطبقات، ويقتل الكائنات الحية الدقيقة، ويكسر تجمعات التربة الطبيعية، ويعرض المادة العضوية للأكسجين فتتحول إلى ثاني أكسيد الكربون وتُفقد. في المقابل، في الزراعة الحافظة، يتم الزراعة مباشرة في التربة غير المحروثة، باستخدام آلات خاصة تفتح شقاً ضيقاً وتضع البذرة فيه. هذا يحافظ على بنية التربة، ويزيد من نشاط

[1]–عبد المجيد قدي وآخرون، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2010 ص 94.

[2]- عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية- الاسباب المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، 84.

ديدان الأرض (التي تقوم بعملية الحراثة البيولوجية مجاناً)، ويخفض استهلاك الوقود بنسبة 50–80%.

تنويع المحاصيل في الزمان والمكان : بدلاً من زراعة نفس المحصول سنة بعد سنة، حيث يتم تناوب محاصيل مختلفة (دورة زراعية) تضم محاصيل من عائلات نباتية مختلفة. فمثلاً، بعد محصول قمح (نجيلي) يزرع محصول بقولي (عدس، حمص، فول) لتثبيت النيتروجين الجوي، ثم محصول زيتي (كانولا أو دوار الشمس) لكسر دورات الآفات. التنوع يحسن بنية التربة بفضل تباين أنظمة الجذور (جذور عميقة، جذور ليفية سطحية)، ويعيد التوازن للعناصر الغذائية (كل محصول يمتص ويثبت عناصر مختلفة)، ويكسر دورات الآفات والأمراض التي تكون خاصة بمحصول واحد.

لقد أظهرت الدراسات (خاصة في البرازيل والأرجنتين وكندا حيث تتبنى الزراعة الحافظة على نطاق واسع) أن هذه التقنيات تزيد من محتوى المادة العضوية في التربة بنسبة تتراوح بين 20 و30% خلال خمس سنوات من التطبيق المستمر.[1]

هذا يعني زيادة قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه (كل 1% زيادة في المادة العضوية يزيد من احتفاظ التربة بـ 150,000 لتر إضافي من المياه لكل هكتار)، وتحسين الخصوبة الذاتية (المادة العضوية هي "بنك المغذيات" بطيء الإطلاق)، وانخفاض الحاجة إلى الأسمدة الاصطناعية بنسبة 25–40%، وزيادة مقاومة التربة للجفاف والفيضانات، في الجزائر بدأت بعض المزارع الكبرى في الهضاب العليا (خاصة في ولاية سطيف وبرج بوعريريج) بتجربة الزراعة الحافظة في زراعة الحبوب، مع نتائج أولية مشجعة في تحسين الغلة وتقليل التكاليف، لكن هناك حاجة للتوسع في هذه التجارب ونقلها إلى صغار المزارعين[2].

[1]–عبود زرقين، عبد الحليم الحمزة، "تطورات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة Dossiers de Recherches en Économie et Gestion، ع5، 2015، ص 44.

[2]–محمد أمين لزعر، "إدارة الموارد المائية وتنمية الزراعة المستدامة في الدول العربية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج31، ع1، 2023، ص 12.

ثانيا: إدارة المياه بشكل مستدام

أما بالنسبة لإدارة المياه، ففي ظل شح الموارد المائية في مناطق عديدة بما فيها الجزائر، تتجه الزراعة المستدامة إلى اعتماد نظم الري الموفر والبدائل الذكية. ندرة المياه في الجزائر ليست مجرد مسألة طقس (جفاف دوري)، بل هي هيكلية: نصيب الفرد من المياه المتجددة أقل من 500 م³ سنوياً، وهو أقل بكثير من خط الفقر المائي (1000 م³/سنة). والزراعة تستهلك حوالي 70% من إجمالي المياه المسحوبة، لكن كفاءة استخدام هذه المياه لا تتجاوز 40–50% في العديد من الأنظمة التقليدية (الري بالغمر، القنوات المكشوفة، السقي عند الطلب دون قياس). لذلك، فإن كل نقطة ماء يتم توفيرها في الزراعة هي بمثابة زيادة في الموارد المتاحة للقطاعات الأخرى (الشرب، الصناعة) وضمان لاستمرارية الزراعة نفسها في مواسم الجفاف.[1]

تتضمن الإدارة المستدامة للمياه الزراعية استراتيجية متكاملة تمتد من جلب المياه إلى تطبيقها إلى تصريف الفائض[2]:

اعتماد نظم الري الموفر عالية الكفاءة: يأتي في مقدمتها الري بالتنقيط الذي يصل بالماء نقطة نقطة وبضغط منخفض إلى منطقة الجذور مباشرة. كفاءة هذا النظام تصل إلى 90–95% (يعني أن 5–10% فقط يضيع تبخراً أو تسرباً عميقاً، مقارنة بـ 40–60% للري بالغمر التقليدي. وهناك تقنية متقدمة هي الري تحت السطحي، حيث توضع خطوط التنقيط على عمق 10–20 سم تحت سطح التربة. هذا يخفض التبخر إلى الحد الأدنى (لا يوجد ماء على السطح)، ويمنع نمو الحشائش حول قطرات الماء، ويسمح بمواصلة الري حتى أثناء العمليات الزراعية الأخرى، لكنه يتطلب نظام ترشيح متطور لمنع انسداد النقاطات بالجذور أو الطمي.

استخدام أنظمة التحكم الآلي والذكي : بدلاً من الري وفق جدول زمني ثابت (كل 3 أيام ساعة مثلاً)، يمكن تركيب أجهزة استشعار للرطوبة في التربة تقيس محتوى التربة من الماء

[1]– محمد أمين لزعر، المرجع السابق، ص 13.

[2]–عبد الحق خنتاش، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011، ص 88.

بالحقل وتنقل القراءات لاسلكياً إلى وحدة تحكم مركزية. هذه الوحدة تفتح أو تغلق صمامات الري تلقائياً عندما تصل الرطوبة إلى حد معين (مثلاً تبدأ الري عندما تنخفض الرطوبة إلى 40% من السعة الحقلية، وتتوقف عندما تصل إلى 80%). وهناك أنظمة أكثر تطوراً تستخدم بيانات الطقس الفعلية (درجة الحرارة، الرطوبة، سرعة الرياح، الإشعاع الشمسي، هطول الأمطار) وتحسب يومياً معدل النتح–تبخر (ET0) للمحصول، ثم تحدد كمية الري المثلى لتعويض الفاقد فقط. هذه الأنظمة يمكن أن توفر 20–40% إضافية من المياه حتى مقارنة بالري بالتنقيط العادي، كما تمنع الإجهاد المائي أو الغرقان.

الاستخدام الآمن للمياه غير التقليدية :تشمل المياه العادمة المعالجة والمياه المالحة قليلة الملوحة. في الجزائر، تم إنشاء العديد من محطات معالجة مياه الصرف الصحي في السنوات الأخيرة (خاصة في المدن الكبرى كالجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة)، وتصلح هذه المياه بعد معالجة ثالثية لري محاصيل معينة غير الورقية (كالأشجار المثمرة، المحاصيل العلفية، الحبوب) بشرط الالتزام بمعايير صحية صارمة (خفض البكتيريا والطفيليات، وضبط تركيز المعادن الثقيلة). هذا يحقق فائدة مزدوجة: توفير مصدر مياه ثابت وغير متأثر بالجفاف للمزارع، وحماية البيئة من التلوث بالنترات والفوسفات. كما يجري البحث في إمكانية ري محاصيل تتحمل الملوحة (مثل القطن، نخيل التمر، الشعير) بالمياه المالحة الخفيفة بعد تخفيفها.

وينص المشرع الجزائري في قانون المياه رقم 05–12 على ضرورة ترشيد استهلاك المياه في المجال الزراعي، وإنشاء آليات لمراقبة جودة المياه المستعملة في الري، وتحديد قائمة المحاصيل المصرح بها، وإجبار المشاريع الكبرى على إعداد دراسات لتأثير استهلاك المياه على الطبقات المائية الجوفية[1].

غير أن تطبيق هذه النصوص يظل ضعيفاً في الواقع، بسبب ضعف الرقابة، وتعدد الجهات المتداخلة (وزارة الموارد المائية، وزارة الفلاحة، الوكالات المحلية للحوض المائي)،

[1]–المواد 28–35 من قانون رقم 05–12 المؤرخ في 2005/08/04 يتعلق بالمياه، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزئرية، العدد 06، 2005،

وغياب حوافز كافية للمزارعين للانتقال إلى أنظمة الري الموفر التي تتطلب استثماراً أولياً مرتفعاً. لذلك، فإن الإدارة المستدامة للمياه تتطلب ليس فقط تقنيات، بل أيضاً سياسات تسعيرية وتنظيمية تشجع على الحفاظ على المياه.

ثالثا: الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي

كذلك، فإن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي يمثل عنصراً محورياً؛ ويشمل ذلك صيانة الأنواع المحلية من البذور والسلالات الحيوانية المقاومة للظروف المناخية القاسية والأمراض، مما يقلل الاعتماد على المدخلات الكيميائية ويضمن مرونة النظام الزراعي، فالتنوع البيولوجي الزراعي ليس مجرد "عدد من الأصناف في بنك جينات"، بل هو نظام حي يعمل في المزرعة لتقديم خدمات بيئية مجانية: التلقيح، المكافحة الطبيعية للآفات، تدوير المغذيات، تكوين التربة، تحمل الجفاف والملوحة.[1]

التنوع البيولوجي الزراعي يتعرض للتآكل السريع في جميع أنحاء العالم بسبب: استبدال الأصناف المحلية بأصناف تجارية عالية الإنتاجية ولكنها متجانسة وراثياً، وتوسع الزراعة الأحادية، واستخدام المبيدات التي تقتل الكائنات غير المستهدفة، وتدمير الموائل الطبيعية (الأسيجة، الأحواض، الغابات). في الجزائر، اختفت العديد من الأصناف المحلية من القمح والشعير والبقوليات والتمور والزيتون خلال العقود الماضية، وحلت محلها أصناف مستوردة تحتاج إلى مدخلات كبيرة من المياه والأسمدة والمبيدات، وهي أقل قدرة على تحمل الجفاف والآفات المحليةالحفاظ على الأصناف المحلية والسلالات البلدية :عبر تشجيع المزارعين على إكثار بذورهم المحلية وتبادلها، ودعم بنوك البذور المجتمعية، وإدراج قيمة مضافة للأصناف المحلية في الأسواق (مثل زيت الزيتون "أصناف محلية"، عسل من أزهار برية، خبز من قمح صلب محلي). فالسلالات الحيوانية المحلية مثل "الماعز القبائلي" أو "غنم أولاد جلال" تتحمل الجفاف والحرارة ونقص الأعلاف أفضل بكثير من السلالات المستوردة، كما أن منتجاتها (حليب، لحم، صوف) لها خصائص فريدة[2].

[1]– حداد السعيد، الآليات القانونية الإدارية لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة سطيف 2،2014–2015، ص 83.

[2]– حداد السعيد، المرجع نفسه، ص 84.

الفرع الثاني: الإدارة المستدامة للموارد البشرية

لا يمكن تحقيق الزراعة المستدامة دون توفر كوادر بشرية مدربة ومؤهلة وواعية بأهمية التحول البيئي، فالموارد البشرية هي المحرك الفعلي لأي تغيير، وهي التي تقوم بتشغيل وصيانة التقنيات الحديثة، واتخاذ القرارات اليومية في المزرعة، أي وهي أيضاً التي تحمل قيماً واتجاهات تجاه البيئة. إذا كان المزارع أو العامل الزراعي لا يؤمن بأهمية الاستدامة أو لا يفهم كيفية تطبيقها، فإن أي استثمار في معدات أو تكنولوجيا سيكون محدود الفعالية. ويشمل ذلك المزارعين أنفسهم (صغاراً وكباراً)، والمهندسين الزراعيين، والفنيين، والباحثين، والمرشدين الزراعيين، وكذلك العمال الموسميين.

التدريب الفني المستمر :تنظيم دورات تدريبية دورية حول التقنيات البيئية الحديثة (كيفية تركيب وصيانة نظام الري بالتنقيط، قراءة بيانات مستشعرات الرطوبة، استخدام الطائرة بدون طيار للمسح الزراعي)، والإدارة المتكاملة للآفات (التعرف على الحشرات النافعة والضارة، إعداد المصائد الفيرمونية)، والزراعة العضوية (تحضير الكمبوست، استخدام المبيدات الحيوية)، والاقتصاد الدائري في الزراعة (تحويل المخلفات إلى غاز حيوي أو أسمدة). هذه الدورات يجب أن تكون عملية تطبيقية في الحقل، وليست مجرد محاضرات نظرية[1].

بناء الوعي والتحفيز :تقديم حوافز مادية ومعنوية للعمال والمزارعين الذين يطبقون ممارسات مستدامة ويبتكرون حلولاً جديدة. يمكن أن تكون هذه الحوافز عبارة عن مكافآت نقدية، أو إجازات إضافية، أو جوائز تقدير، أو حقوق تفضيلية في الترقية. أيضاً، خلق ثقافة مؤسسية تقدّر البيئة، من خلال حملات توعية داخلية، وأيام مفتوحة، ومسابقات لأفضل مزرعة مستدامة.

إشراك العمال والمجتمعات المحلية في التخطيط: بدلاً من أن تُفرض القرارات من أعلى إلى أسفل، يمكن تشكيل فرق عمل مشتركة تضم الإدارة والمزارعين والعمال لمناقشة مشاكل الاستدامة والحلول المقترحة، هذا يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية، ويكتشف حلولاً عملية من

[1]–فوزية غربي، "التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 16.

واقع الميدان قد لا تخطر على بال المهندسين أو الإدارة. كما أن إشراك المجتمعات المحلية المجاورة للمزرعة (خاصة في المناطق الريفية) في عمليات التخطيط واتخاذ القرار المتعلقة بالمشاريع الزراعية، باعتبارهم الممارسين الفعليين والحماة الطبيعيين للأرض، يمنع النزاعات ويحقق منافع متبادلة.[1]

حيث أن نجاح الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر يرتبط بشكل كبير بمدى وعي الفاعلين المحليين، وعلى رأسهم الزراع، بأهمية الممارسات المستدامة. فالتراخيص والإجراءات القانونية وحدها لا تكفي، إذا كان المزارع لا يفهم لماذا يطلب منه عدم حرق المخلفات الزراعية، أو لماذا يجب عليه ترك شريط عازل على حافة الحقل المجاور للنهر. ومن هنا تبرز أهمية أن يتبنى القطاع الخاص برامج للتوعية والتدريب المستمر لعماله، وخلق حوافز للابتكار والإبداع في مجال الإنتاج النظيف[2].

لا تقتصر الزراعة المستدامة على الإدارة الجيدة للموارد فحسب، بل تتطلب أيضاً توفير مستلزمات إنتاج تتوافق مع مبادئ الاستدامة البيئية والاقتصادية، وهذه المستلزمات تشكل "المواد الخام" و"الأدوات" التي يستخدمها المزارع في عمله اليومي، إذا كانت هذه المستلزمات ذات أصل غير مستدام (مثل الأسمدة الكيماوية المصنعة بطاقة أحفورية، المبيدات شديدة السمية، البذور المهجنة التي تحتاج إلى ري غزير، والمعدات التي تستهلك وقوداً كثيراً)، فإنه حتى مع أفضل نوايا الإدارة، ستظل البصمة البيئية للمزرعة مرتفعة.[3]

وتشمل هذه المستلزمات: المدخلات الزراعية الحيوية، والأسمدة العضوية والمحسنة، والمبيدات الحيوية والمكافحة البيولوجية، والتقاوي المحسنة المقاومة للجفاف والآفات والمالحة، فضلاً عن المعدات والتقنيات الموفرة للطاقة والمياه مثل المضخات الشمسية، وأجهزة الاستشعار، والطائرات بدون طيار[4].

---

[1]–فوزية غربي، المرجع السابق، ص 15.

[2]- عبود زرقين، عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 56.

[3]– بن زعمة سليمة، مسيليتي نبيلة، "التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي"، مداخلة علمية، جامعة المدية، 2018، ص 19.

[4]– بن زعمة سليمة، مسيليتي نبيلة،المرجع نفسه، ص 21–22.

أولا: الأسمدة العضوية وتحسين التربة

في المقابل، تساهم الأسمدة العضوية (الكمبوست، السماد البلدي المعالج، مخلفات المحاصيل، السماد الأخضر) في تحسين بنية التربة وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالمياه والمغذيات، مع خفض انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بتصنيع الأسمدة النيتروجينية. كما أنها تغذي الكائنات الحية الدقيقة في التربة (بكتيريا، فطريات، أكتينوميسيتات) التي تقوم بتحليل المواد العضوية وإطلاق المغذيات ببطء وبصورة متوافقة مع احتياجات النبات، وتنتج مواد طبيعية تحفز نمو الجذور وتقاوم مسببات الأمراض[1].

إن تطوير تقنيات إنتاج الكمبوست من مخلفات المزارع والمدن – وفقاً لقانون تسيير النفايات رقم 01-19 – يمثل فرصة اقتصادية للقطاع الخاص لتحويل النفايات العضوية (التي كانت ستذهب إلى المطامر وتنتج غاز الميثان وترشيح العصارة الملوثة) إلى مورد قيم يمكن بيعه للمزارعين بسعر أقل من الأسمدة الكيماوية.[2]

ففي الجزائر، تقدر كمية النفايات العضوية المنزلية بأكثر من 5 ملايين طن سنوياً، بالإضافة إلى مخلفات المزارع من قش وتبن وسماد حيواني، ومخلفات الصناعات الغذائية. هذه الكمية الهائلة يمكن أن تغطي جزءاً كبيراً من احتياجات التسميد العضوي إذا ما تم استثمارها بشكل صحيح.

ثانيا: الإدارة المتكاملة للآفات والمبيدات الحيوية

الإدارة المتكاملة للآفات، هي ليست مجرد استبدال مبيد كيميائي بمبيد حيوي، بل هي نظام كامل لاتخاذ القرار يتضمن: مراقبة دورية للآفات (تعداد الحشرات، تقدير الضرر)، وتحديد "عتبة اقتصادية" وهي مستوى الضرر الذي يصبح عنده التدبير الاقتصادي مجدياً (فليس كل آفة تتطلب تدخلاً)، ثم استخدام مجموعة من الأدوات (بيولوجية، فيزيائية، زراعية، كيميائية منخفضة السمية) بشكل متكامل. وقد أثبتت التجارب أن المكافحة المتكاملة للآفات

[1]– د/ أيمن محمد الغمري، د/ أحمد علي أبو العطا/ الادارة المتكاملة للنفايات، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2009، ص 240.

[2]– المواد 4-8 من قانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2001،

تخفض تكاليف الإنتاج بنسبة تصل إلى 40% مقارنة بالمكافحة الكيميائية التقليدية، مع تحسين جودة المنتج وسلامته الصحية، والحفاظ على الحشرات النافعة والملقحات[1].

ثالثا: الطاقة المتجددة في المزرعة

كذلك، فإن تطوير نظم الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح) في المزارع الخاصة أصبح ضرورياً لتشغيل مضخات الري (خاصة في المناطق النائية التي لا تصلها شبكة الكهرباء أو التي تعاني من انقطاعات)، وأنظمة التبريد (مستودعات التبريد للحليب والخضر والفواكه)، ومعدات التجفيف (تجفيف التمور، الأعشاب، الفواكه). وهذا يخفض البصمة الكربونية للمنتجات الزراعية ويعزز استقلالية المزارع عن شبكات الطاقة التقليدية التي تعمل بالوقود الأحفوري. في الجزائر، حيث سطوع الشمس يفوق 3000 ساعة سنوياً في معظم المناطق، فإن الطاقة الشمسية الكهروضوئية لضخ المياه أصبحت مجدية اقتصادياً، خاصة مع انخفاض أسعار الألواح الشمسية في السنوات الأخيرة.[2]

رابعا: دعم الدولة للابتكار في مستلزمات الإنتاج الأخضر

ومن ناحية تشجيع الابتكار، يمكن للقطاع الخاص الاستفادة من آليات دعم الدولة، كالمركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء (المرسوم التنفيذي 02-262)[3] والمعهد الوطني لتكنولوجيات البيئة (المرسوم التنفيذي 02-263)[4] لتطوير واعتماد تكنولوجيات إنتاج أنظف في مجال المستلزمات الزراعية.

فيمكن للمركز الوطني تقديم خبرات فنية واستشارات للشركات الخاصة التي ترغب في إنشاء وحدة لإنتاج الكمبوست من مخلفات المدينة، أو وحدة لتصنيع المبيدات الحيوية من نباتات محلية (مستخلصات النيم، الشيح، الحنظل)، أو لتصميم نظام ري ذكي منخفض التكلفة يناسب صغار المزارعين. كما يمكن للمعهد الوطني لتكنولوجيات البيئة تنظيم دورات تدريبية

---

[1]- د/ أيمن محمد الغمري، د/ أحمد علي أبو العطا، المرجع سابق، ص 241.

[2]- بن زعمة سليمة، مسيليتي نبيلة، المرجع السابق، ص 19.

[3]- المواد 1-5، المرسوم التنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 2002/08/17، المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 56.

[4]- المواد 2-6، المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ في 2002/08/17، المعهد الوطني لتكنولوجيات البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56.

وورش عمل حول أحدث التقنيات، واختبار المعدات الجديدة في ظروف محلية، وإصدار شهادات الجودة للمنتجات الزراعية المستدامة.

المطلب الثاني

الآليات التنظيمية والتقنية لتفعيل النشاط الزراعي المستدام

لا يقتصر تفعيل النشاط الزراعي المستدام على توفر الإمكانيات المواردية وحدها، بل يتطلب منظومة متكاملة من الآليات التنظيمية (التي تشمل أطر التعاون، العقود، السياسات الحكومية المساندة) والتقنية (التي تشمل الخدمات اللوجستية، أنظمة المعلومات، أدوات الاعتماد والوسم) التي تخلق بيئة محفزة للقطاع الخاص لتبني ممارسات الاستدامة والمحافظة عليها بشكل مستدام.

المقصود بالآليات التنظيمية مجموعة القواعد والإجراءات والهياكل المؤسسية التي تحكم سلوك الأطراف المختلفة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المستهلكين) في اتجاه تشجيع الزراعة المستدامة. وتشمل العقود (بين المزارعين والمصنعين)، والشراكات (بين القطاعين العام والخاص)، والأنظمة التعاونية (بين المزارعين أنفسهم)، والحوافز والضوابط الحكومية (إعانات، ضرائب، تراخيص)، أما الآليات التقنية واللوجستية فتشمل التطبيقات التكنولوجية الملموسة التي تسهل وتجعل من المجدي اقتصادياً تطبيق مبادئ الاستدامة على نطاق واسع: الزراعة الدقيقة، الاقتصاد الدائري، سلاسل التبريد منخفضة الكربون، أنظمة تتبع وشفافية، والوسم البيئي.

ويتناول هذا المطلب فرعين اثنين: الفرع الأول يخصص لآليات الشراكة والأنماط التعاقدية التي تبني العلاقات المؤسسية والتعاقدية الداعمة للاستدامة، والفرع الثاني يخصص للآليات التقنية واللوجستية التي تترجم مبادئ الاستدامة إلى ممارسة يومية في الحقل وفي سلسلة القيمة.

الفرع الأول: آليات الشراكة والأنماط التعاقدية

تشكل الشراكات الفاعلة بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني ركيزة أساسية لنقل المعرفة وتقاسم المخاطر وتحقيق الحوافز اللازمة للاستثمار في الزراعة المستدامة، فالزراعة

المستدامة ليست نشاطاً فردياً يمكن إنجازه بمفرده، بل هي نظام يتطلب تنسيقاً بين العديد من الأطراف: مزارعون، باحثون، مرشدون، شركات تصنيع غذاء، تجار تجزئة، مستهلكون، وهيئات حكومية تنظم وتدعم، ومنظمات مجتمع مدني تراقب وتوعي.

أولاً: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الخدمات البيئية الزراعية:

يمكن للحكومة من خلال عقود طويلة الأجل أن تحفز المستثمرين الخاصين على إنشاء وتشغيل البنية التحتية البيئية التي يحتاجها القطاع الزراعي، مثل وحدات تدوير النفايات العضوية المركزية (التي تستقبل المخلفات من عدة مزارع ومن بلديات مجاورة وتحولها إلى كمبوست وغاز حيوي)، ومحطات تحلية صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية لأغراض الري في المناطق الساحلية التي تعاني من ملوحة المياه الجوفية، وشبكات مراقبة بيئية (جودة التربة والمياه، انبعاثات غازات) تخدم المزارعين باشتراك شهري منخفض[1].

ثانياً: مبررات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

هناك العديد من الأسباب تقف وراء تبني أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص، حيث تنتشر بشكل متزايد عقود الزراعة التعاقدية المستدامة بين المزارعين الخاصين (خاصة صغار المزارعين) وشركات التصنيع الغذائي والتوزيع الكبرى (سلاسل السوبر ماركت، مصانع الأغذية، شركات التصدير). تتضمن هذه العقود شروطاً بيئية واجتماعية محددة ومتفق عليها قبل بداية الموسم، مثل: خفض استخدام المبيدات الكيميائية بنسبة معينة أو التوقف عنها تماماً، احترام حقوق العمال (عدم تشغيل الأطفال، الحد الأدنى للأجور، ساعات عمل معقولة، توفير معدات السلامة)، إمكانية تتبع المنتج من المزرعة إلى المستهلك، كما تساهم الشراكة في تحقيق أهداف التنمية من خلال إنشاء البنية التحتية، والعمل على تقديم الخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية من مسكن وتعليم وصحة، وما يتعلق بها من تحسين وضع المدارس

[1]– هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، مصر، المجلد 31، العدد 04، 2016، ص 1732.

والمستشفيات، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة وتحسين نوعية الحياة يمكن حصر مبررات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في النقاط التالية.[1]

وقد تبين أن مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة (البلديات، الولايات) يمكن أن يمتد لتشجيع هذا النوع من العقود عبر تقديم إعفاءات ضريبية (مثلاً إعفاء من ضريبة النشاط المهني لفترة محددة) للمزارعين الملتزمين بعقود مستدامة، أو إعانات لشركة التصنيع الغذائي التي تدعم سلسلة قيمة خضراء (مثلاً دعم جزئي لإنشاء خط تعبئة مخصص لمنتج عضوي)، أو منح شهادات "منتج أخضر محلي" مدعومة من السلطات المحلية ترفع من قيمة المنتج في السوق المحلي.

ثالثاً: التعاقد الجماعي والإدارة التشاركية التعاونيات البيئية:

كأي عقد شركة مدنية يهدف إلى تحقيق الربح لو تحقيق اقتصاد أو هدف اقتصادي مشترك، ويسعى إلى تحقيق أهداف استثماري في القطاع، يوجد إطار قانوني للتعاونيات الفلاحية (قانون التعاونيات)، لكن تطبيقه في مجال التعاونيات البيئية الزراعية لا يزال محدوداً ويعاني من بيروقراطية وضعف في الدعم الفني والمالي، تفعيل هذا النمط يتطلب حملات تحسيسية بين صغار المزارعين، وإنشاء مراكز دعم قانوني ومالي لتأسيس التعاونيات، وربطها بمراكز البحث والإرشاد الزراعي.[2]

الفرع الثاني: الآليات التقنية واللوجستية لترشيد الإنتاج الزراعي

تعد التقنية الحديثة والأنظمة اللوجستية الفعالة عوامل حاسمة لتحويل مبادئ الزراعة المستدامة من أفكار نظرية إلى ممارسة يومية ناجحة اقتصادياً، فبدون هذه الآليات تظل الممارسات المستدامة غالباً أكثر تكلفة وأقل راحة من الممارسات التقليدية، وبالتالي فإن المزارع

[1]– حسين بلفوضيل، دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقي ق التنمية المستدامة، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة وهران 02، المجلد 01، العدد 02، ص 63.

[2]– درويس فظيلة، نوي عبد النور، النظام القانوني لعقد الشراكة الفلاحية، (دراسة على ضوء القانون 10–03 ونصوصه التنظيمية والتطبيقية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 03، ص 746.

الخاص (الذي يهدف إلى الربح) قد يتراجع عنها في أوقات الضغوط المالية أو عند ارتفاع الأسعار.

أولاً: الزراعة الذكية

يمكن أن يقدم نحو الزراعة الذكية آفاقا جديدة في القطاع الزراعي، حيث تساهم في إنتاج محاصيل زراعية بالتكنولوجيا الحديثة، فهناك مناطق أكثر خصوبة ومناطق أقل، مناطق تعاني من نقص المياه (ارتفاع منسوب الملوحة أو قربها من صخر أم)، مناطق تظهر فيها بقع آفات أو أعشاب ضارة، ومناطق أخرى سليمة. الزراعة التقليدية تعامل كل الحقل بشكل موحد: تروي كل الحقل بنفس الكمية، وتسمد كل الحقل بنفس المعدل، وهذا يؤدي إلى هدر كبير في المدخلات في المناطق التي لا تحتاجها، ونقص في المناطق التي تحتاج أكثر. أما الزراعة الدقيقة، فبعد تحليل الصور والبيانات، توجه الآلات الذكية أجهزة الرش والري متغيرة المعدل لتطبيق المدخلات بكميات مختلفة حسب حاجة كل جزء من الحقل.[1]

ثانياً: الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات الزراعية:

من الجانب الاقتصادي يتم استخدام الطاقات المتجددة بشكل يتماشى مع متطلبات الحوكمة، بأن تساهم في التنوع الاقتصادي من خلال الاعتماد عليها حسب الإمكانيات الطبيعية المتوفرة، فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر يمكن استغلال الطاقة الشمسية في إنتاج وتوفير الكهرباء لدعم النشاط الفلاحي في الجنوب الجزائري، مما يدعم ويساهم بشكل فعال في التقليل من الضغط على الطاقة الكهربائية في هذه المناطق والزيادة في الإنتاج الزراعي وتقليل الكلفة في الإنتاج، وذلك من خلال العمل على تطوير هذه التقنيات محليا، وخلق فرص تصدير واسعة للسلعة المنتجة من شأنها المساهمة في تطوير اقتصاد الوطني وتنويع الصادرات ودعم الاقتصاد وتنميته وتحريك عجلة التنمية وهو ما يجعلها تحتل اولية تنموية في مختلف الخطط والعمل على توافر خدمات الطاقة اللازمة سواء لرفع وتحسين

[1]– بلهتهات أسماء، الزراعة الذكية مناخيا لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 15، العدد 01، 2020، ص 251.

الانتاجية أو للمساعدة على زيادة الدخل المحلي، من خلال تحسين التنمية االزراعية وتوفير فرص عمل خارج القطاع الصناعة والمحروقات[1].

كما يهتم هذا البعد في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الذي يضمن التقدم، والذي يعني تحقيق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي، أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، مع تفادي آثار التضخم وهكذا يهدف الاستقرار الاقتصادي القائم على السياسات الاقتصادية إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة الناجمة عن الإفراط في استغلال مختلف أنواع الطاقة واستنزافها، الأمر الذي يكون له انعكاس على المستوى الاقتصادي بما لا يتمشى وأهداف الحوكمة [2].

ثالثاً: النظم اللوجستية منخفضة الكربون لسلاسل التبريد والنقل:

تشمل أيضا النظم اللوجستية الحديثة أنظمة التتبع باستخدام التقنيات الحديثة لضمان شفافية المنتجات العضوية والمستدامة من المزرعة إلى المستهلك. يمكن للمستهلك في السوبر ماركت مسح الرمز بهاتفه فيظهر له تاريخ المزرعة، نوع البذور، تاريخ الري، شهادة الاستدامة، نتائج تحليل المبيدات، وتاريخ الحصاد والنقل. هذا يبني ثقة المستهلك، ويسمح للمنتج المستدام بالحصول على سعر أعلى، ويخلق رادعاً للغش (فالمدعي زوراً أنه منتج عضوي لن يتمكن من تزويد سلسلة تتبع حقيقية).

رابعاً: آليات الاعتماد والوسم البيئي

تعمل آليات التقنين الطوعي مثل منح شهادات "المنتج العضوي(Organic) "، أو "الزراعة المستدامة"، أو "البصمة الكربونية المنخفضة"، أو "التجارة العادلة (Fair Trade) "

---

[1]– كنزة بلحسين، عبد المجيد لخضاري، دور حوكمة الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة– درسة على ضوء برنامج الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030–، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01، 2022،، ص204.

[2]– بن حمزة نبيل، الامن الطاقوي الجزائر بين التحديات والبدئل، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2021/2020، ص 65.

على خلق قيمة سوقية إضافية تحفز المزارع الخاص على تبني الممارسات المستدامة والاستمرار فيها، هذه الشهادات تمنحها جهات مستقلة (محلية أو دولية) بعد تدقيق دقيق للمزرعة وسلسلة القيمة، وتتطلب تجديدها بشكل دوري[1].

المبحث الثاني

أبعاد تعزيز التنمية المستدامة في النشاط الزراعي الخاص

بعد استعراض المقومات والآليات التي تمكن القطاع الخاص من تبني زراعة مستدامة، يتناول هذا المبحث الأبعاد الفعلية لتعزيز التنمية المستدامة التي يحققها هذا النشاط. فمن المهم أن نفهم أن الزراعة المستدامة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف أوسع تتعلق برفاهية الإنسان وصحة الكوكب. وهذه الأهداف تندرج تحت الأبعاد الثلاثة الكلاسيكية للتنمية المستدامة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

إن القيمة المضافة للزراعة المستدامة التي يمارسها القطاع الخاص تكمن في قدرتها على تحقيق مكاسب متزامنة في هذه الأبعاد الثلاثة، بدلاً من المقايضة التقليدية بين الربح الاقتصادي من جهة وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. فالممارسات الزراعية المستدامة، عندما تُصمم وتُنفذ بشكل صحيح، يمكن أن تزيد من دخل المزارع (بعد اقتصادي) وتحسن ظروف معيشة المجتمعات الريفية (بعد اجتماعي) وفي نفس الوقت تحمي التربة والمياه والتنوع البيولوجي وتخفف من تغير المناخ (بعد بيئي).

وتنقسم هذه الأبعاد إلى بعدين كبيرين: البعد الاقتصادي والاجتماعي (المطلب الأول)، والبعد البيئي (المطلب الثاني). وسنتناول كل بعد بالتفصيل، موضحين الآليات التي من خلالها تساهم الزراعة المستدامة الخاصة في تحقيق هذه الأبعاد، مع الاستشهاد بأمثلة من التجارب العالمية والجزائرية حيثما أمكن.

[1]– زياية سارة وشاوي أمينة، دور تنمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017، ص 65.

المطلب الأول

البعد الاقتصادي والاجتماعي للنشاط الزراعي الخاص

تساهم الزراعة المستدامة التي يضطلع بها القطاع الخاص في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية حيوية، فمن الناحية الاقتصادية، تساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الوطنية. ومن الناحية الاجتماعية، تساهم في إنعاش المناطق الريفية، وخلق فرص عمل لائقة، والحد من الهجرة الريفية، وتمكين الفئات المهمشة، وهذان البعدان متكاملان، إذ لايمكن تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة دون قاعدة اقتصادية قوية، كما لا يمكن استدامة النمو الاقتصادي دون عدالة اجتماعية وتماسك مجتمعي[1].

ويتناول هذا المطلب فرعين رئيسيين: الفرع الأول يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، والفرع الثاني يخص التنمية الريفية وخلق فرص العمل.

الفرع الأول: تعزيز الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي

يشكل الأمن الغذائي أولوية استراتيجية لأي دولة، وخاصة للدول النامية والمستوردة صافية للغذاء مثل الجزائر. فتعريف الأمن الغذائي) وفق منظمة الأغذية والزراعة (FAO – يقوم على أربع ركائز: توفر الغذاء (الكمية المنتجة محلياً أو المستوردة)، والوصول إليه (القدرة الشرائية للسكان)، والاستخدام (القيمة الغذائية والسلامة الصحية)، والاستقرار (عدم التقلبات الحادة في الأسعار أو الإمدادات بسبب الصدمات). والزراعة المستدامة التي يمارسها القطاع الخاص تساهم في تعزيز هذه الركائز الأربع بشكل متكامل.[2]

أولاً: زيادة الإنتاجية بشكل مستدام:

خلافاً للمفاهيم الخاطئة التي لا تزال رائجة في بعض الأوساط، والتي تربط بين الزراعة البيئية (العضوية، منخفضة المدخلات) وانخفاض الإنتاجية مقارنة بالزراعة التقليدية عالية

[1]– زياية سارة، شاوي أمينة، المرجع السابق، ص62.

[2]– بن زعمة سليمة، مسيليتي نبيلة، المرجع السابق، ص24.

المدخلات، أثبتت الزراعة المستدامة المُدارة بشكل جيد – وخاصة عند اعتماد تقنيات مثل الزراعة الحافظة، والإدارة المتكاملة للمغذيات، والزراعة الدقيقة – قدرتها على تحقيق غلات مساوية أو أعلى من الزراعة التقليدية على المدى المتوسط والطويل (3–5 سنوات فما فوق)، مع تقليل الاعتماد على المدخلات المستوردة (الأسمدة الكيماوية، المبيدات، البذور المهجنة، الوقود).[1]

من منظور الاقتصاد الكلي، زيادة الإنتاجية المستدامة تعني أن الدولة يمكنها إنتاج المزيد من الغذاء على نفس المساحة من الأرض (أو على مساحة أقل)، مما يقلل من فاتورة الاستيراد ويحسن الميزان التجاري. فالجزائر تستورد حالياً أكثر من 60% من احتياجاتها من الحبوب (قمح، شعير، ذرة) بتكلفة تقترب من 2–3 مليارات دولار سنوياً، وتستورد كميات كبيرة من الحليب المجفف والزيوت والسكر. أي تحسن في الإنتاجية المحلية للحبوب والحليب وزيوت الطعام يمكن أن يوفر مليارات الدولارات سنوياً ويقلل من التبعية للأسواق العالمية المتقلبة.[2]

ثانياً: تحسين جودة المنتجات وسلامتها:

يزداد طلب المستهلكين العالمي والمحلي بشكل مطرد على المنتجات الزراعية الخالية من بقايا المبيدات الكيميائية والمواد المسرطنة والمضافات الاصطناعية. فهناك وعي متزايد لدى المستهلكين (خاصة في المدن الكبرى والطبقات المتوسطة والعليا) بالعلاقة بين نمط الغذاء والأمراض المزمنة (كالسرطان، اضطرابات الهرمونات، مشاكل الخصوبة، الحساسية، السمنة). كما أن فضائح تلوث الغذاء بالمبيدات والسموم الفطرية والمعادن الثقيلة التي تظهر بين حين وآخر تزيد من قلق المستهلك وتدفعه للبحث عن بدائل أكثر أماناً.[3]

علاوة على ذلك، فإن تحسين جودة المنتجات وسلامتها يحمي صحة المستهلكين المحليين، ويقلل من تكاليف العلاج المرتبطة بالأمراض الناجمة عن الغذاء الملوث، ويزيد من

[1]– فوزية غربي، المرجع السابق، ص 21.

[2]– زياية سارة، شاوي أمينة، المرجع السابق، ص 65.

[3]– زياية سارة، شاوي أمينة، المرجع نفسه، ص 67.

الإنتاجية الوطنية (عمال أكثر صحة وإنتاجية). وهذا بُعد اقتصادي – صحي مهم لكنه غالباً ما يُغفل في الحسابات التقليدية.

ثالثا: توجيه حوافز قانون ترقية الاستثمار نحو الزراعة المستدامة:

في الجزائر، يمكن النظر إلى قانون ترقية الاستثمار (القانون 16-09) كإطار قانوني مرن يمكن توجيه حوافزه نحو مشاريع الزراعة المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي المحلي وتخفض فاتورة استيراد الحبوب والحليب والمشتقات[1]، هذا القانون يمنح امتيازات للمستثمرين تشمل: إعفاءات ضريبية وجمركية، وتسهيلات في الحصول على العقار الاقتصادي، ودعم أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية. فبدلاً من أن توجه هذه الحوافز بشكل عشوائي لأي مشروع زراعي (قد يكون كثيف المدخلات ومضاداً للاستدامة)، يمكن تخصيص حوافز إضافية أو أفضلية للمشاريع التي تثبت التزامها بمعايير الاستدامة: مثلاً مشروع مزرعة حليب تعتمد على الأعلاف المحلية المنتجة عضوياً وتستخدم الطاقة الشمسية لتبريد الحليب، أو مشروع استصلاح أراضٍ بالزراعة الحافظة وإدارة متكاملة للمياه.

الفرع الثاني: التنمية الريفية وخلق فرص العمل

تتركز الزراعة في المناطق الريفية، وعندما تكون هذه الزراعة مستدامة وذات قيمة مضافة مرتفعة ومرتبطة بأسواق مجزية، فإنها تصبح محركاً قوياً للتنمية الريفية الشاملة، التي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تمتد ليشمل الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، النقل، الاتصالات)، والتماسك الاجتماعي، والعدالة المجالية.

أولاً: خلق فرص عمل لائقة وكثيفة:

الزراعة المستدامة عموماً أكثر كثافة في العمالة من الزراعة الصناعية الآلية المعتمدة على المواد الكيماوية. فالمزرعة التقليدية الحديثة (النمط الصناعي) تعتمد على الجرارات الكبيرة، والحراثة العميقة، والرش الجوي أو الأرضي بالمبيدات، والحصادات الضخمة، وكل هذه

[1]– القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03، متضمن ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهوري الجزائرية، العدد 46.(ملغى)

الآلات تحل محل عشرات أو مئات العمال. في المقابل، الزراعة المستدامة تستخدم عمليات أكثر توزيعاً وتتطلب تدخلاً بشرياً أدق، مما يخلق فرص عمل أكثر لكل هكتار.[1]

ومن هذه العمليات نجد:

المكافحة الحيوية والمراقبة :إطلاق الحشرات النافعة، وتركيب المصائد الفيرمونية، ومراقبة أعداد الآفات بالعين المجردة أو بالعدسات المكبرة (بدلاً من الرش العشوائي بالمبيدات) تتطلب فنيين مدربين يقومون بجولات ميدانية منتظمة.

الزراعة العضوية وإدارة التربة :تحضير الكمبوست يدوياً أو بآلات صغيرة، وتقليب المخلفات، وتغطية التربة بالمهاد، والزراعة البينية، كلها عمليات كثيفة العمالة نسبياً.

الحراثة المحدودة (أو عدم الحراثة) :قد يبدو هذا متناقضاً، لكن الزراعة الحافظة التي تقلل الحراثة تخلق فرص عمل في إدارة المخلفات (نشر بقايا المحاصيل على السطح)، ومراقبة الأعشاب الضارة دون مبيدات، واستخدام آلات الزراعة المباشرة (التي تحتاج إلى مشغلين مدربين).

الفرز والتدريج والتعبئة اليدوية للمنتجات العضوية :غالباً ما تشترط الأسواق المتخصصة (العضوية، التجارة العادلة) فرزاً وتعبئة أكثر دقة واحتراماً للمنتج، مما يتطلب أيدي عاملة إضافية في مرحلة ما بعد الحصاد.

أنشطة الاقتصاد الدائري :وحدات معالجة النفايات الزراعية (كمبوست، غاز حيوي، ألواح خشبية) تخلق آلاف الوظائف المباشرة (تشغيل وصيانة المعدات، نقل المواد، مراقبة الجودة) وغير المباشرة (تسويق المنتجات، إدارة الخدمات اللوجستية).

تشير التقديرات إلى أن الهكتار الواحد في الزراعة المستدامة كثيفة العمالة يمكن أن يوفر 2–3 أضعاف عدد أيام العمل مقارنة بالهكتار في الزراعة التقليدية الآلية، خاصة في محاصيل الخضر والفواكه. وهذا مهم جداً في الريف الجزائري الذي يعاني من بطالة مرتفعة (خاصة بين الشباب والنساء)، ويشهد تدفقاً للهجرة نحو المدن بسبب قلة فرص العمل المحلية.

[1]– زياية سارة، شاوي أمينة المرجع السابق ، ص71.

ثانياً: الحد من الهجرة الريفية وتعزيز التماسك الاجتماعي:

الهجرة الريفية – أي انتقال السكان من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص أفضل – هي ظاهرة عالمية، ولكنها في الجزائر والعالم العربي بلغت مستويات خطيرة أدت إلى تضخم المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة) وإفراغ الريف من سكانه الأصليين، مما أضعف الزراعة المحلية وزاد من التبعية للمدن والاستيراد.[1]

عندما تدر المشاريع الزراعية المستدامة دخلاً مجزياً للمزارعين الشباب (أكثر من دخل وظيفة مماثلة في المدينة بعد خصم تكاليف المعيشة المرتفعة في المدينة)، وتوفر خدمات متطورة (مدارس ذات جيدة، عيادات صحية، بنوك، اتصالات عالية السرعة، طرق معبدة) بفعل الديناميكية الاقتصادية التي تخلقها الزراعة المستدامة في المنطقة، يصبح البقاء في الريف خياراً جاذباً للمواهب والطاقات الشابة، وهذا يخفف الضغط الهائل على البنية التحتية والخدمات في المدن (إسكان، نقل، مياه، صرف صحي، كهرباء، بيئة)، ويعزز التماسك الاجتماعي من خلال إبقاء الأسر متماسكة في قراها الأصلية.

يمكن للزراعة المستدامة أيضاً أن تحد من الصراع على الموارد (خاصة المياه) بين القبائل والمناطق والقطاعات (الزراعة مقابل الشرب والصناعة)، لأنها تقلل من الاستهلاك الكلي للمياه وتقلل من تلوث المصادر. وعندما تكون المجتمعات الريفية مزدهرة اقتصادياً ومرتاحة اجتماعياً، تقل احتمالات الاحتجاجات والاضطرابات والأعمال العنفية، مما يساهم في الاستقرار السياسي والأمني للدولة بأكملها.

ثالثاً: تمكين المرأة والمجتمعات المحلية:

غالباً ما تشمل سلاسل القيمة المستدامة (مثل إنتاج الأعشاب الطبية والعطرية، معالجة المنتجات المحلية التقليدية (مربيات، مخللات، عصائر، أجبان، زيوت معطرة)، تربية النحل العضوي، السياحة البيئية والزراعية، الحرف اليدوية المرتبطة بالزراعة) أدواراً قيادية للمرأة

[1]–أوشن فاروق، أثر تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2025، ص 88.

والشباب الذين غالباً ما يتم تهميشهم في الزراعة التقليدية التي تهيمن عليها الأدوار الذكورية (قيادة الجرار، رش المبيدات، التفاوض مع التجار الكبار).[1]

كما أن برامج شهادات الاستدامة الدولية) مثل، غالباً ما تتضمن بنوداً صارمة لحماية حقوق العمال وعدم التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين، ومنع تشغيل الأطفال، وتوفير ظروف عمل آمنة، ودفع أجور عادلة، وحرية تكوين النقابات. هذه المعايير تجبر المزارع الخاص الذي يريد الحصول على الشهادة (للوصول إلى الأسواق المتخصصة وأسعار أعلى) على الالتزام بها، مما يحسن وضع المرأة والضعفاء اقتصادياً واجتماعياً.[2]

على سبيل المثال نجد تعاونيات إنتاج زيت الزيتون العضوي في منطقة القبائل (ولاية تيزي وزو، بجاية) أشركت نساء في عمليات القطاف والفرز والتعبئة والتسويق، وأنشأت وحدات صغيرة لتحويل الزيتون إلى صابون تقليدي ومنتجات تجميل طبيعية تديرها نساء، مما أتاح لهن دخلاً مستقلاً وقراراً في الأسرة والمجتمع. كما أن بعض مزارع التمور العضوية في وادي سوف وورقلة وبشار بدأت بتشغيل شباب خريجي معاهد فلاحية كفنيين في الري الدقيق والمكافحة الحيوية، مما أوقف نزيف هجرتهم إلى مدن الشمال.

رابعاً: التآزر بين السياحة البيئية والزراعة المستدامة:

أشارت دراسة سليمان خروبي حول حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر، إلى أن التفاعل بين السياحة البيئية والزراعة المستدامة يمكن أن يضاعف من فوائد التنمية الريفية. كيف ذلك؟ عندما تكون منطقة ريفية جميلة (جبال، غابات، شواطئ، واحات) وتوجد بها مزارع مستدامة (عضوية، تقليدية محافظة، حراجية)، يمكن تطوير نموذج "السياحة الزراعية "أو "السياحة البيئية الزراعية[3].

في هذا النموذج، يأتي السياح (محليون أو أجانب) لقضاء أيام أو أسابيع في المزرعة أو في نزل ريفي قريب، ويشاركون في الأنشطة الزراعية اليومية (حصاد، ري، تغذية حيوانات، حلب، قطف زيتون، جني تمور) كتجربة تعليمية وترفيهية. يتعلم السياح عن الزراعة المستدامة،

[1]–أوشن فاروق، المرجع السابق، ص 89.

[2]–عبود زرقين، عبد الحليم الحمزة، المرجع السابق، ص 60.

[3]–عبود زرقين، عبد الحليم الحمزة، المرجع نفسه، ص 62.

ويأكلون المنتجات الطازجة العضوية، ويشترون الهدايا التذكارية (زيت زيتون، عسل، مربى، حرف يدوية) مباشرة من المزارعين، ويدفعون مقابل الإقامة والوجبات والجولات. هذا يخلق مصدر دخل إضافي للمزارع وللمجتمع المحلي، ويعزز قيمة المنتجات المحلية، ويخلق وظائف في قطاعات السياحة (مرشدين، طهاة، نظافة، نقل، حرف)، ويحفز على حماية الطبيعة والتراث الثقافي الريفي لجذب السياح.[1]

المطلب الثاني

البعد البيئي للنشاط الزراعي الخاص

بينما يتوقع من الزراعة عموماً في صورتها التقليدية أن تكون مصدراً رئيسياً للأضرار البيئية (تآكل التربة، تلوث المياه الجوفية والسطحية بالنترات والمبيدات، انبعاث غازات الدفيئة، فقدان التنوع البيولوجي، استنزاف الموارد المائية)، فإن الزراعة المستدامة المطبقة بشكل صحيح وبإشراف قطاع خاص ملتزم يمكن أن تتحول إلى حل للكثير من هذه المشكلات البيئية، بل وتساهم في استعادة النظم البيئية المتدهورة وتحسين جودة البيئة.

وينقسم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول يتناول الحفاظ على الموارد الطبيعية (التربة، المياه، التنوع البيولوجي)، والفرع الثاني يخصص للابتكار الزراعي لمواجهة التغيرات المناخية (التكيف والتخفيف).

الفرع الأول: الحفاظ على الموارد الطبيعية

يمثل القطاع الزراعي الخاص المستدام جهة فاعلة رئيسية في حماية الموارد الطبيعية التي تشكل أساس الحياة والإنتاج. فبدلاً من استنزافها وتلويثها، فإنه يعمل على صيانتها بل وتحسينها.

أولاً: حماية التربة من التدهور والتعرية:

تعد ظاهرة الجفاف من أخطر التهديدات التي تواجه التنمية المستدامة على الصعيد ين الوطني والعالمي، وبما أن التربة من هي أكثر الموارد الطبيعية هشاشة وسوء إدارة في العالم. فالتعرية المائية والريحية تؤدي إلى فقدان ملايين الأطنان من التربة السطحية الخصبة سنوياً،

[1]– أوشن فاروق، مرجع المرجع السابق، ص 99.

مما يقلل الإنتاجية، ويسد الأنهار والخزانات بالرواسب، ويتسبب في فيضانات وجفاف. في الجزائر، تعاني مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في الهضاب العليا والسهوب والمناطق الجبلية من تعرية خطيرة، وفقدان التربة السطحية يقدر بمئات الأطنان لكل هكتار سنوياً في بعض المناطق، حيث تساهم ممارسات الزراعة المستدامة بشكل فعال في حماية التربة[1].

عدم الحراثة أو الحراثة المحدودة :كما شرحنا سابقاً، ترك بقايا المحاصيل على السطح وحماية التربة من تقليبها يقلل التعرية الريحية والمائية بنسبة تصل إلى 90% مقارنة بالأرض المحروثة تقليدياً. فالحراثة تكسر تجمعات التربة وتجعلها عرضة للتطاير بفعل الرياح أو الانجراف بفعل الأمطار، وفي المنحدرات الشديدة، يتم بناء مصاطب حجرية أو ترابية تحول المنحدر الطويل إلى سلسلة من المدرجات المستوية الصغيرة، وهي تقنية عمرها آلاف السنين ولا تزال فعالة في مناطق مثل اليمن وفيتنام وبلاد الشام، ويمكن تطبيقها في المناطق الجبلية الجزائرية

المحاصيل التغطية: زراعة محاصيل سريعة النمو وكثيفة الجذور (مثل البيقية، البرسيم، الشوفان، الفجل الزيتي) بين مواسم المحاصيل الرئيسية أو معها، تغطي التربة العارية، وتحميها من قطرات المطر، وتبطئ جريان المياه، وتثبت التربة بجذورها، وبعد ذلك تندمج في التربة كمادة عضوية تحسن خصوبتها. المحاصيل التغطية يمكن أن تخفض التعرية بنسبة 75-90%. كما أن التربة السليمة لا تحافظ على خصوبتها وإنتاجيتها فحسب، بل تشغل أيضاً وظيفة حيوية أخرى: تخزين الكربون العضوي) عزل الكربون، فالتربة تحتوي على كربون أكثر بثلاث مرات من الغلاف الجوي. عندما تتدهور التربة وتتعرض للتعرية والأكسدة، يتحول هذا الكربون إلى ثاني أكسيد الكربون (غاز دفيء) وينطلق إلى الجو، مما يفاقم التغير المناخي. وعندما يتم تحسين إدارة التربة (إضافة مادة عضوية، تقليل الحراثة، محاصيل تغطية)، يتم تخزين المزيد من الكربون في التربة، مما يساعد على مواجهة التغير المناخي[2].

ثانياً: حماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث

[1]- جعيجع حبيب الله، السياسات الحكومية لمكافحة التصحر والجفاف في المناطق السهبية بالجزائر،2008- 2020 ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، 2025 المجلد 10، العدد 02، ص 139.

[2]- جعيجع حبيب الله، المرجع نفسه، ص 140.

الزراعة التقليدية المكثفة هي أحد أكبر مصادر تلوث المياه عبر العالم. فالأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية التي تُضاف بكميات زائدة لا تمتصها النباتات بالكامل، بل تتسرب مع مياه الأمطار أو مياه الري الزائدة إلى المياه الجوفية (مسببة تلوثاً بالنترات يجعل المياه غير صالحة للشرب، ومرض "متلازمة الطفل الأزرق" عند الرضع) أو تجري إلى الأنهار والبحيرات) مسببة "التخثث "وهو تكاثر هائل للطحالب الخضراء المزرقة التي تستهلك الأكسجين وتقتل الأسماك وتطلق سمومًا.[1]

وقد نص قانون المياه الجزائري 05-12 بشكل واضح على حماية الوسط المائي من التلوث الناتج عن الأنشطة الزراعية، ووضع آليات لمراقبة جودة المياه، وتحديد المناطق التي يحظر فيها استخدام بعض الأسمدة أو المبيدات (مثل مناطق حماية آبار الشرب)، وإجبار المزارع الكبرى على إعداد دراسات تأثير بيئي. والزراع الخاص الملتزم بشروط الاستدامة يصبح نموذجاً للتطابق مع هذه المتطلبات القانونية، ويتجنب الغرامات والعقوبات، ويحسن سمعته أمام السلطات والجيران والمستهلكين.[2]

الفرع الثاني: الابتكار الزراعي لمواجهة التغيرات المناخية

تواجه الزراعة في العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة تحدياً مزدوجاً خطيراً وغير مسبوق: فهي من ناحية متأثرة بشدة بالتغير المناخي (ارتفاع درجات الحرارة، انخفاض هطول الأمطار وتزايد تقلبه، موجات حر أكثر تواتراً وشدة، جفاف أطول وأعمق، فيضانات مفاجئة في مناطق لم تكن تعرفها، ارتفاع منسوب البحر الذي يهدد المناطق الساحلية المنخفضة والزراعية، وانتشار آفات وأمراض جديدة كانت محصورة في مناطق أدفأ). ومن ناحية أخرى، فإن الزراعة التقليدية مسؤولة عن حوالي 24% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية إن أضفنا إليها تغيرات استخدام الأراضي (إزالة الغابات لتحويلها إلى زراعة، وحرق الأراضي العشبية، واستنزاف التربة).

أولاً: الزراعة المتكيفة مع المناخ

[1]- محمد أمين لزعر، المرجع السابق، ص 21.

[2]- المادة 48 من قانون رقم 05-12، مرجع سابق.

تجمع هذه المقاربة الشاملة بين الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه في حزمة متكاملة من السياسات والتقنيات والممارسات، يتم تصميمها وتطبيقها حسب السياق المحلي (نوع التربة، المناخ، المحاصيل، قدرات المزارعين). من الأمثلة التطبيقية للـ CSA في الظروف الجزائرية والعربية:

اختيار أصناف زراعية مبكرة النضج وقصيرة الدورة :في المناطق التي يتوقع أن يصبح موسم النمو أقصر بسبب الجفاف أو الحرارة، يمكن استبدال الأصناف طويلة الدورة (120–150 يوماً) بأصناف مبكرة تنضج في 80–100 يوم، لتتجنب فترات الجفاف في أواخر الموسم. على سبيل المثال، زراعة أصناف مبكرة من القمح والشعير والعدس والحمص، أو أصناف الطماطم والفلفل التي تتحمل الحرارة وتعطي محصولاً بسرعة قبل شدة القيظ.[1]

تطوير أنظمة الإنذار المبكر :استخدام الأقمار الاصطناعية، ومحطات الأرصاد الجوية الآلية، ونماذج التنبؤ الموسمية لإعطاء المزارعين تحذيرات قبل أسبوع أو أسبوعين من موجة حر مرتقبة، أو عاصفة رملية، أو نوبة جفاف، أو فيضان مفاجئ، ليتمكنوا من اتخاذ إجراءات وقائية (تغطية المحاصيل، تأخير الزراعة، حصاد مبكر، تخزين مياه إضافية).

الزراعة تحت الأغطية البلاستيكية أو البيوت المحمية المبردة :في المناطق الحارة والجافة (مثل الصحراء الجزائرية والسهوب)، يمكن للغطاء البلاستيكي) المهاد (mulch – أن يخفض تبخر الماء من التربة ويحافظ على الرطوبة، ويخفض درجة حرارة التربة. والبيوت المحمية (التي يغطيها البولي إيثيلين أو البولي كربونات) يمكن أن تخلق مناخاً محلياً أكثر اعتدالاً يحمي من الرياح القوية والحرارة الشديدة والتبريد الليلي المفاجئ، كما يمكن تبريدها في الصيف باستخدام أنظمة التبريد بالتبخير أو الرذاذ أو حتى الظل الشبكي، هذه التقنيات تزيد الإنتاجية والكفاءة المائية عدة أضعاف، لكنها مكلفة وتتطلب مهارات إدارة عالية، وهي مناسبة أكثر للمزارع التجارية الكبيرة والمتعاونة.

ثانياً: الطاقة الحيوية والاقتصاد الحيوي الدائري

[1]– عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق، ص 203.

فكرة الاقتصاد الحيوي الدائري هي تحويل "النفايات" الزراعية (التي كانت تسبب مشكلة بيئية) إلى موارد قيمة، بدءاً بالطاقة وانتهاءً بالأسمدة والمنتجات الصناعية. كما يعد من أحد أهم تطبيقاته هو تحويل المخلفات الزراعية الرطبة (سماد الماشية والدواجن، مخلفات الخضار والفواكه، مخلفات المسالخ، مخلفات مصانع الأغذية) إلى غاز حيوي باستخدام مفاعلات لاهوائية) هاضمات داخل المفاعل، تقوم بكتيريا لاهوائية بتحليل المادة العضوية في غياب الأكسجين، منتجة خليطاً من الغازات 70%–50) ميثانCH4 –، و30–50% ثاني أكسيد الكربون، وغازات أخرى .(هذا الغاز الحيوي يمكن استخدامه[1]:

كذلك، يمكن إنتاج الوقود الحيوي (البيوإيثانول أو البيو ديزل) من محاصيل غير غذائية تزرع في أراضي هامشية لا تصلح للمحاصيل الغذائية، مثل نبات الجاتروفا في المناطق الجافة وشبه الجافة، أو نبات الكنفير في الأراضي البور، أو الطحالب. ولكن يجب توخي الحذر الشديد لئلا ينافس إنتاج الوقود الحيوي إنتاج الغذاء في الأراضي الخصبة والمياه العذبة، وإلا تحول إلى مشكلة بدلاً من حل.

ثالثاً: أنظمة الري الذكية مناخياً

يتم هذا النمط باستخدام الطائرات بدون طيار مزودة بكاميرات متعددة الأطياف وحرارية للتحليق فوق الحقول بانتظام (أسبوعياً أو حتى يومياً) واكتشاف الإجهاد المائي في النباتات قبل أن يصبح مرئياً بالعين المجردة. فالنبات الذي يعاني من نقص المياه ترتفع درجة حرارة أوراقه (بسبب إغلاق الثغور وتوقف التبريد بالتبخير) بمقدار 2–5 درجات مئوية عن الأوراق المرتوية جيداً. الكاميرا الحرارية تلتقط هذه الفروق الحرارية، ويتم تحويلها إلى خرائط دقيقة للمناطق التي تحتاج إلى ري عاجل، وتلك التي لا تحتاج.

توصيل الماء بشكل آلي متقطع :بدلاً من تشغيل نظام الري بالتنقيط لعدة ساعات متواصلة (مما يؤدي إلى تسرب عميق للمياه أسفل منطقة الجذور)، يتم تقسيم الري إلى نبضات قصيرة (مثلاً 15 دقيقة ري، 45 دقيقة راحة) تسمح للماء بالتوزيع الأفقي والعمقي بشكل أفضل وجذور النبات بالتنفس بين النبضات. هذا يمكن أن يخفض استهلاك المياه الإضافي بنسبة 15–25% مع نفس الغلة أو أفضل.

[1]– زياية سارة، شاوي أمينة، مرجع سابق، ص 84.

الربط بين أجهزة استشعار التربة، ومحطات الطقس الآلية، ووحدات التحكم الذكية، وأنظمة التنبؤ بالطقس عبر الإنترنت :يأخذ النظام قرار الري ليس فقط على أساس الرطوبة الحالية في التربة، ولكن أيضاً على أساس توقعات هطول الأمطار خلال الأيام القادمة (إذا كان متوقعاً مطر، يرجئ الري ويوفر المياه)، ودرجة الحرارة والرياح المتوقعة التي تؤثر على النتح–تبخر. هذه الأنظمة يمكن أن تخفض استهلاك المياه بنسبة 40–60% مقارنة بالري بالغمر التقليدي، وبنسبة 10–25% إضافية مقارنة بالري بالتنقيط المجدول ببساطة. وهذا أمر بالغ الأهمية في الجزائر التي تعاني من إجهاد مائي مزمن وتناقص في منسوب الطبقات المائية الجوفية.

رابعاً: عزل الكربون في التربة كفرصة اقتصادية جديدة:

تمثل التربة الزراعية ثاني أكبر خزان للكربون على سطح الأرض بعد المحيطات، حيث تحتوي على حوالي 1500–2400 جيجا طن من الكربون العضوي (أي ضعف الكربون الموجود في الغلاف الجوي وحوالي 3 أضعاف الكربون الموجود في الغطاء النباتي). لكن بسبب الممارسات الزراعية التقليدية (حراثة عميقة، حرق المخلفات، استنزاف المادة العضوية)، فقدت الأراضي الزراعية في العالم ما بين 50 إلى 70% من مخزونها الأصلي من الكربون العضوي، وتحولت من "بالوعة كربون" إلى "مصدر صافٍ للانبعاثات".[1]

الخبر الجيد هو أنه يمكن استعادة جزء كبير من هذا الكربون المفقود عبر تبني تقنيات الزراعة المستدامة التي تزيد من إدخال الكربون إلى التربة (عبر جذور النباتات، المخلفات النباتية، الكمبوست، السماد الحيواني، الفحم الحيوي) وتقلل من فقدانه (عبر عدم الحراثة، الزراعة التغطية، الدورات العضوية). هذه التقنيات يمكنها إضافة ما بين 0.5 إلى 2 طن من الكربون لكل هكتار سنوياً، أي ما يعادل عزل 2 إلى 7 أطنان من CO_2 لكل هكتار سنوياً (كل 1 طن كربون = 3.67 طن CO_2).

هذا يخلق فرصة جديدة وغير مسبوقة للمزارع الخاص :بيع أرصدة الكربون في الأسواق الطوعية أو المستقبلية الإلزامية .الفكرة هي أن المزارع الذي يتبنى ممارسات معينة تثبت علمياً

[1] – زياية سارة، شاوي أمينة، المرجع السابق، ص 84.

أنها تزيد من عزل الكربون في تربته يمكنه قياس الكميات الزائدة (بالمقارنة مع ممارسة مرجعية)، وبيعها كـ "شهادة كربون) "كل شهادة تعادل 1 طن من CO2 المخزن (لشركات أو أفراد يرغبون في تعويض (offset) انبعاثاتهم (مثل شركات الطيران، شركات الطاقة، مصانع الأسمنت، وحتى الأفراد المهتمين بالمناخ). سعر الطن من CO2 يتراوح حالياً بين 5 و50 دولاراً في الأسواق الطوعية، ويمكن أن يرتفع إلى 50-200 دولار في الأسواق الإلزامية مستقبلاً.[1]

هذا يعني أن المزارع يمكن أن يحصل على مصدر دخل إضافي (قد يصل إلى 200-400 دولار لكل هكتار سنوياً) لمجرد أنه يزرع بطريقة مستدامة تحافظ على التربة وتخفض الانبعاثات. وهذا يحفز المزيد من المزارعين على التحول، ويحول الزراعة من جزء من مشكلة المناخ إلى جزء أساسي من الحل.

وقد اعترف المشرع الجزائري بهذا البعد البيئي والمناخي من خلال إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم التنفيذي 02-115، الذي يضطلع بمهمة تقييم حالة البيئة ومتابعة مؤشرات التنمية المستدامة بما فيها تلك المتعلقة بالزراعة والمناخ، وإعداد التقارير الوطنية للاتفاقيات البيئية الدولية)كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، [2] كما أن الجزائر صادقت على اتفاق باريس للمناخ 2015، والتزمت بتقديم مساهمات وطنية محددة تشمل قطاع الزراعة. تفعيل هذا البعد يتطلب تطوير منهجية وطنية لحساب أرصدة الكربون الزراعي، وإنشاء سوق وطني أو ربط بأسواق إقليمية أو دولية، وتدريب الخبراء والمزارعين على آلياتها.

[1]- زياية سارة، شاوي أمينة، المرجع السابق ص 85.

[2]- المواد 2-5، من المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 2002/04/03، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22.

خلاصة الفصل الثاني:

نختتم هذا الفصل بحصيلة تحليلية تُبرز كيف تحول النشاط الزراعي في الجزائر، تحت لواء القطاع الخاص، من مجرد قطاع إنتاجي تقليدي إلى نموذج ريادي يُجسد مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المتكاملة، حيث أثبتت الدراسة أن مساهمة القطاع الخاص في الاستدامة الزراعية تتجاوز ضخ رؤوس الأموال؛ لتشمل إدارة رأس المال الإيكولوجي بذكاء، فاعتماد تقنيات الزراعة الحافظة والري الذكي لم يساهم فقط في مواجهة الشح المائي وتدهور التربة، بل أثبت جدواه الاقتصادية في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة المادة العضوية، مما جعل من منطق الربحية وضرورة الاستدامة حليفين لا خصمين.

كما يبرز البعد الاقتصادي والاجتماعي كركيزة لتثبيت الساكنة الريفية، حيث تبين أن الزراعة المستدامة والذكية مناخيا هي محرك قوي لخلق فرص عمل فنية متخصصة (المكافحة الحيوية، إدارة الطاقة المتجددة، واللوجستيات الرقمية). كما أن دعم السياحة الزراعية في أقاليم كالقبائل، والأوراس، والواحات يفتح آفاقا لتنويع دخل الأسر الريفية ويحد من ظاهرة النزوح نحو الحواضر الكبرى، محققا بذلك عدالة مجالية وتماسكا اجتماعيا.

الخاتمة

الخاتمة:

شكلت هذه الدراسة محاولة علمية جادة لاستقراء وتحليل الإسهام البنيوي والتطبيقي للنشاط الزراعي الخاص في تدعيم أركان التنمية المستدامة بالجزائر، وهو الموضوع الذي يكتسي أبعادا استراتيجية بالغة الحساسية في ظل الراهن الاقتصادي والبيئي المعقد. إن تفكيك الإشكالية المحورية لهذا البحث أفضى بنا إلى تجاوز النظرة التقليدية القاصرة التي كانت ترى في الاستثمار الخاص مجرد أداة لتعظيم العوائد المالية السريعة على حساب التوازنات الإيكولوجية، ليتضح بالمقابل أن القطاع الخاص بات يمثل حجر الزاوية والقاطرة اللوجستية القادرة على قيادة التحول الآمن نحو الاقتصاد الأخضر في الريف الجزائري.

لقد انطلقت هذه الأطروحة من فرضية مفادها أن التوفيق بين منطق الربحية الرأسمالية وحتمية الحماية البيئية والعدالة الاجتماعية ليس أمرا مستحيلا، بل هو مسار ممكن التطبيق إذا ما توافرت البيئة التشريعية الحاضنة والأدوات التقنية الذكية. ومن خلال المزاوجة بين الطرح النظري المفاهيمي والتحليل الإسقاطي على المنظومة القانونية والميدانية في الجزائر، استطعنا صياغة مشهد تحليلي متكامل، تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتشكل منظومة تنموية من الجيل الجديد.

العوائد الاقتصادية المستترة للاقتصاد الحيوي الدائري وأسواق الكربون: كشفت الدراسة أن التربة الزراعية الجزائرية والنفايات الريفية تمثل مناجم اقتصادية غير مستغلة. إن تدوير المخلفات العضوية لإنتاج الغاز الحيوي، وتطبيق ممارسات عزل الكربون في التربة، لا يخدمان البيئة فقط، بل يفتحان أمام المستثمر الخاص آفاقاً استثمارية غير مسبوقة للانخراط في الأسواق الدولية لـ أرصدة الكربون، مما يعني تحويل الالتزام البيئي الصارم إلى مصدر تدفق مالي مباشر يدعم ربحية المؤسسة الزراعية.

وتأسيسا على ما تم تشريحه وتفكيكه من معطيات طوال فصول هذه المذكرة، يمكننا صياغة الحصيلة الختامية لهذا الجهد العلمي من خلال استعراض النتائج التي تم التوصل

إليها، تليها جملة من المقترحات الإجرائية التي نراها كفيلة برسم خارطة طريق عملية لصناع القرار والمستثمرين على حد سواء.

انجلت الدراسة عن جملة من النتائج الجوهرية التي يمكن تصنيفها وترتيبها وفق المعطيات المنهجية التالية: حتمية التلازم البنيوي بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية: دحضت الدراسة التطبيقية المعاصرة المفهوم الشائع القائل بأن تبني الممارسات البيئية النظيفة يؤدي حتماً إلى تراجع إنتاجية المحاصيل أو تقليص هوامش ربح الخواص. بل على العكس من ذلك، تبين أن الأنظمة الزراعية المُدارة بعقلية استدامية مثل تقنيات الزراعة الحافظة والري الذكي مناخيا تحقق على المدى المتوسط والطويل استقرارا كبيرا في الغلات الزراعية، فضلا عن خفضها المباشر لتكاليف المدخلات كالطاقة والأسمدة والمياه؛ مما يجعل الاستثمار في البيئة استثماراً مجدياً ومربحاً في آن واحد.

المفارقة الهيكلية بين الترسانة القانونية وآليات التنفيذ الميداني: أظهر التحليل القانوني المنظم للنشاط الزراعي والبيئي بالجزائر أن المشرع يمتلك منظومة نصوص وتشريعات متطورة للغاية (على غرار قانون المياه 05-12، ونصوص تسيير النفايات 01-19، وقانون ترقية الاستثمار الجديد 22-18). ومع ذلك، فإن هذه الترسانة لا تزال تعاني من فجوة تطبيقية حادة على أرض الواقع؛ نتيجة لثقل الإجراءات البيروقراطية، وبطء المعاملات الإدارية، وضعف التنسيق الأفقي والمؤسساتي بين الوزارات المعنية (الفلاحة، البيئة، المياه، والسياحة) والشركاء الاقتصاديين من القطاع الخاص.

المحورية الاجتماعية للزراعة الخضراء في تثبيت الساكنة الريفية: أثبت البحث أن الاستثمار الخاص المستدام يُعد الرافعة الأقوى لتحقيق العدالة المجالية والحد من ظاهرة الهجرة الريفية المتسارعة نحو الحواضر الكبرى (كالجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة)، والتي تسببت في ضغط حاد على البنى التحتية الحضرية. إن الأنماط الزراعية المستحدثة (مثل تدوير النفايات العضوية، والمكافحة الحيوية، وإدارة محطات الطاقة الشمسية في المزارع) تتميز

بكثافتها العالية في استيعاب اليد العاملة وتوليد وظائف فنية لائقة ومستقرة للشباب، تفوق ما يوفره النمط التقليدي المؤتمت بالكامل بضعفين إلى ثلاثة أضعاف.

المقاربة التكاملية الواعدة بين السياحة البيئية والنشاط الفلاحي: تبين من خلال استقراء الأقاليم الجغرافية الجزائرية أن المزج بين الثروة الزراعية والمقومات الطبيعية يتيح ولادة قطاع مستجد وهو السياحة الزراعية.

هذا النمط، بالرغم من توفر بيئة حاضنة له في مناطق ذات خصوصية ثقافية وإيكولوجية فريدة (كمرتفعات القبائل، جبال الأوراس، جرجرة، الشريعة، والواحات الصحراوية العريقة)، لا يزال يعيش في مهد الطفولة التنموية ويفتقر إلى الترويج الممنهج والتأطير القانوني المستقل الذي يحميه وينظمه كنشاط استثماري قائم بذاته.

على المستوى التشريعي والتنظيمي:

-إقرار العقد الفلاحي الأخضر: نوصي باستحداث صيغة تعاقدية مرنة تبرمها وزارتا الفلاحة والمالية مع المستثمرين الخواص، تضمن منحهم حوافز استثنائية (تسهيلات في العقار الفلاحي، قروض بدون فوائد) مقابل التزامهم القانوني والموثق بتطبيق ممارسات صديقة للبيئة، كحظر الحراثة الجائرة وترشيد المياه.

-تسريع إطلاق منظومة الوسم البيئي الوطني: الإسراع في تأسيس هيئة وطنية مستقلة تمنح شهادات مطابقة للزراعة العضوية والمستدامة معترف بها دوليا. إن غياب هذه العلامة يحرم التمور والزيوت والمنتجات الجزائرية من ميزة تنافسية كبرى عند التصدير للأسواق الأوروبية والعالمية.

-هندسة إطار قانوني موحد للسياحة الزراعية: صياغة مرسوم تنفيذي مشترك بين وزارات الفلاحة، السياحة، والبيئة، يسهل للمزارعين الخواص الحصول على تراخيص لإنشاء نُزل ريفية مستدامة ومرافق استقبال سياحي داخل مستثمراتهم، لتنويع مصادر دخل الأسر الريفية وحفظ موروثها الثقافي.

على المستوى التقني واللوجستي:

-توطين التكنولوجيا الذكية مناخيا: توجيه الصناديق السيادية لدعم اقتناء التكنولوجيات المتقدمة، مثل طائرات بدون طيار للمسح الحراري واكتشاف الإجهاد المائي، وأنظمة الري النبضي المتقطع، والبيوت المحمية الذكية في الجنوب الكفيلة بمواجهة الجفاف الحاد وموجات القيظ الصيفي.

-دمج تقنيات التتبع الرقمي: تشجيع المؤسسات الزراعية الخاصة على استخدام الرموز الرقمية لتتبع سلاسل القيمة من المزرعة إلى المستهلك، مما يتيح للمشترين والمصدرين الاطلاع على الهوية الحيوية للمنتج (تاريخ السقي، خلوه من البقايا الكيميائية)، وهو ما يبني موثوقية السوق ويقضي على الغش.

-إنشاء البنى التحتية للاقتصاد الدائري: تحفيز الشركات الخاصة الناشئة للاستثمار في وحدات معالجة وتدوير النفايات العضوية على المستوى المحلي (البلدي والولائي) لتحويل مخلفات المعاصر ومزارع الدواجن والمواشي إلى كمبوست عالي الجودة وطاقة حيوية نظيفة.

على المستوى المعرفي والبشري:

-تطوير الإرشاد الزراعي الرقمي: بناء منصات تفاعلية وطنية تربط المزارعين الخواص مباشرة بمراكز البحث العلمي والمعهد الوطني للأرصاد الجوية، لتقديم تطلعات تنبؤية وإنذارات استباقية تحمي المحاصيل من التقلبات المناخية المفاجئة قبل حدوثها.

-الاستثمار في التكوين التطبيقي: صياغة برامج تدريبية متخصصة بالتنسيق مع معاهد التكوين المهني لتدريب الشباب الريفي على مهن المستقبل الأخضر (كالمكافحة البيولوجية للآفات، وصيانة أنظمة الطاقة المتجددة الفلاحية)، لضمان توفر يد عامة مؤهلة ترافق تطلعات القطاع الخاص.

إن هذه الدراسة، إذ تصل إلى محطتها الأخيرة، لا تدعي الإحاطة الكاملة بكل تفاصيل هذا الملف التشعبي، بل هي بمثابة مفتاح يفتح الأبواب أمام بحوث مستقبلية أخرى. إن الرهان الحقيقي للجزائر اليوم لم يعد يكمن في استنزاف مخزون المحروقات، بل في استنبات حلول أي في تنمية البدلئل الاقتصادية المستدامة وفي مقدمتها النشاط الزراعي، من خلال تعزيز دور

القطاع الخاص وتوجيه إستثماراته نحو مشاريع قادرة على تحقيق الأمن الغذائي وخلق الثروة والمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المعاجم

– مسعود سميح ، الموسوعة الإقتصادية ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1997

–أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الإجتماعية، بيروت مكتبة الجنان، 1977.

ثانيا: الكتب

– أحمد رحموني ، المؤسسات الصغيرة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري ، المكتبة المصرية لنشر والتوزيع ، طبعة الأولى ، 2011.

–أحمد جابر بدران، اقتصاد البيئة، مركز الدراسات الفقهية و الإقتصادية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2013.

–د/ أيمن محمد الغمري، د/ أحمد علي أبو العطا/ الادارة المتكاملة للنفايات، المكتبة المصربة للنشر و التوزيع، مصر، 2009.

–سامي عفيفي حاتم ، الخبرة الدولية في الخصخصة ، القاهرة ، دار العلوم للطباعة ، 1994.

–مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها–أبعادها – مؤشراتها، القاهرة المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الطبعة الأولى ، 2017.

إكرام مياسي ، الإندماج في الإقتصاد العالمي و إنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، الجزائر دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 .

–سالم عرفة سيد، إدارة المخاطر الإستثمارية، عمان ، دار الراية ، 2009.

–عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية– الاسباب المخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، 84.

–عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة ، مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الرياض، العبيكان للنشر ؛ 2015.

–عبد المجيد قدي وآخرون، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

-فرانك برباج ، فلسفة التنمية المستدامة، رهانات في نقد التنمية، المملكة العربية السعودية ، دار جامعة الملك سعود للنشر.

-محمد رياض الأبرش، نبيل مرزوق، الخصخصة أفاقها وأبعادها، بيروت، دار الفكر، 2003

-محمد عبدة فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، القاهرة مكتبة مدبولي.

ثالثا :الرسائل الجامعية

-1أطروحات الدكتوراه

-أوشن فاروق، أثر تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2025.

-وردة سعايدية ، تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خيار إستراتيجي لدعم التنويع الإقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية – ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسير قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2023

-شهرازاد زغيب ، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال ، مذكرة مقدمة لنييل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة ورقلة ، سنة 2004.

-2رسائل الماجستير

-حداد السعيد، الآليات القانونية الإدارية لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة سطيف ،2014-2015.

– عبد الحق خنتاش، مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011.

-لعتر كريمة ، دور القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني ومعاوقات دخوله إلى البورصة – حالة الجزائر –، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وبنوك ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسير ، جامعة الجزائر 3 ، 2015-2016.

-يسبع عبد القادر ، مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة – حالة الجزائر – ، رسالة ماجيستر ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 .

– نورة محمدي، دراسة التحليلية في أثر الإصلاحات الإقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة ورقلة ، 2005 -2006.

-3مذكرات الماستر

-بن حمزة نبيل، الامن الطاقوي الجزائر بين التحديات والبدئل، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2021/2020.

-بوحفص معاد ، دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية – بلدية توقرت نموذجا – الفترة الممتدة ما بين (2015 -2020) ، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة ورقلة ، 2021 -2022.

– زياية سارة وشاوي أمينة، دور تنمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017.

– مريم حسني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية دراسة حالة بلدية – الحجيرة – ، مذكرة لنيل شاهدة ماستر أكادمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

-بن شلوية أم كلثوم ، دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قصاصدي مرباح ، ورقلة 2014 – 2015.

-خلادي سومية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر، مذكرة

رابعا :المقالات العلمية

-بايزيد علي، التنمية المستدامة : مفهومها ، أبعادها ، مؤشراتها . " حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي " مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ، عدد 02 ، 2022.

-جعيجع حبيب الله، السياسات الحكومية لمكافحة التصحر والجفاف في المناطق السهبية بالجزائر،2008-2020 ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، 2025 المجلد 10، العدد 02.

- كنزة بلحسين، عبد المجيد لخضاري، دور حوكمة الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة على ضوء برنامج الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01، 2022،، ص204.

-بلهتهات أسماء، الزراعة الذكية مناخيا لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 15، العدد 01، 2020.

-بن الطاهر حسين، "التنمية المحلية والتنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإنسانية، مج12، ع1، 2012.

-بن زعمة سليمة، مسيليتي نبيلة، "التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي"، مداخلة علمية، جامعة المدية، 2018.

-حسين بلفوضيل، دور عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة وهران 02، المجلد 01، العدد 02.

-حليمي نذيرة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة، - دراسة تحليلية – مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، مج10، ع10 ، 2012.

درويس فظيلة، نوي عبد النور، النظام القانوني لعقد الشراكة الفلاحية، (دراسة على ضوء القانون 10-03 ونصوصه التنظيمية والتطبيقية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 03.

-سفيان إبن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع كلية ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات ، مجلة البحوث الإقتصادية العربية ، عدد 61 ، 2013.

-عبد الرزاق مولاي لخضر ، بولوة شعيب ، متطلبات تنمية القطاع بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث، عدد 07 ، 2010.

-عبد الكريم قلاتي، الحكم الرشيد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 20، العدد 39 ، حيدرة – الجزائر ، جانفي 2010.

-عبود زرقين، عبد الحليم الحمزة، "تطورات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي"، مجلةDossiers de Recherches en Économie et Gestion ، ع5، 2015.

-فوزية غربي، "التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2008.

-مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 09، العدد 01، 2022.

-محمد أمين لزعر، "إدارة الموارد المائية وتنمية الزراعة المستدامة في الدول العربية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج31، ع1، 2023.

-منصوري زين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الشلف ، العدد 02.

-هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، مصر، المجلد 31، العدد 04، 2016.

خامسا: القوانين والمراسيم

1- القوانين:

-القانون رقم 63 – 277المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 53 ،الصادر في02 أوت 1963 .(ملغى)

-أمر رقم 66 – 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والمتعلق بقانون الإستثمارات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 80 ، الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966 . (ملغى).

-الأمر رقم 75 – 59 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل و المتمم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 101 ، الصادر في 19 ديسمبر 1975 .

– قانون رقم 82 – 11 المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 34 ، 24 أوت 1982 . (ملغى)
– قانون رقم 88–25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 28 ، الصادر في 13 جويلية 1988 .(ملغى)
–القانون رقم 90 –10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 16 ، الصادر في تاريخ 18 أفريل 1990 .(ملغى)
–الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 47 ،الصادر بتاريخ 22 أوت 2001 . (ملغى)
–قانون رقم 01–19 المؤرخ في 12/12/2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2001 ،
–الأمر 03 – 03 مؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بقواعد المنافسة ، جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 ، الصادر في 20 جويلية 2003 .
–قانون رقم 05–12 المؤرخ في 04/08/2005 يتعلق بالمياه، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزئرية، العدد 06، 2005.
–القانون رقم 16–09 المؤرخ في 03/08/2016، متضمن ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهوري الجزائرية، العدد 46.
–القانون رقم 17 – 02 ، المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017.
–القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 ، المتعلق بالاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2022.

2–المراسيم:

-مرسوم تشريعي رقم 93 -12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 64 ، الصادر في تاريخ 10 أكتوبر 1993)ملغى.(

-المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 03/04/2002، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22.

-المرسوم التنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 17/08/2002، المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 56.

-المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ في 17/08/2002، المعهد الوطني لتكنولوجيات البيئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56.

-المرسوم الرئاسي 20 – 440 المتضمن التعديل الدستوري ، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد 82 ، الصادر بتاريخ 01 نوفمبر.

الفهرس

الفهرس:

الشكر:.....أ
الإهداء:.....ب
الشكر:.....ج
الإهداء:.....د
مقدّمة:.....02
الفصل الأول:ماهية للقطاع الخاص والتنمية المستدامة.....06
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص.....07
المطلب الأول:مفهوم القطاع الخاص 07
الفرع الأول:تعريف القطاع الخاص 08
الفرع الثاني:التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر.....11
أولا:مرحلة التهميش وتكريس الطابع الإشتراكي.....12
ثانيا:مرحلة إعادة الإعتبار للقطاع الخاص.....14
ثالثا:مرحلة الإنفتاح الإقتصادي.....15
رابعا:مرحلة مابعد الـ 2000.....16
الفرع الثالث:تصنيفات القطاع الخاص.....17
المطلب الثاني:أهمية وأهداف القطاع الخاص.....20
الفرع الأول :أهمية القطاع الخاص.....21
الفرع الثاني:أهداف القطاع الخاص.....23
المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....24
المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة.....25
الفرع الأول:تعريف التنمية المستدامة.....25
الفرع الثاني:التطور التاريخي للتنمية المستدامة.....28
الفرع الثالث:خصائص التنمية المستدامة.....30
المطلب الثاني:أبعاد التنمية المستدامة.....31
الفرع الأول:البعد الإقتصادي.....32

الفرع الثاني:البعد الإجتماعي.....32
الفرع الثالث: البعد البيئي.....34
خلاصة الفصل الأول:.....36
الفصل الثاني:النشاط الزراعي كنموذج في تعزيز التنمية المستدامة.....38
المبحث الأول:مقومات وآليات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الزراعي المستدام.....39
المطب الأول:إمكانيات الموردية ومستلزمات الإنتاج بمنظور الإستدامة الزراعية.....39
الفرع الأول:الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.....40
أولا: إدارة التربة بشكل مستدام.....40
ثانيا: إدارة المياه بشكل مستدام.....42
ثالثا: الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي.....44
الفرع الثاني: الإدارة المستدامة للموارد البشرية.....46
أولا:الأسمدة العضوية وتحسين التربة.....47
ثانيا:الإدارة المتكاملة للآفات والمبيدات الحيوية.....47
ثالثا:الطاقة المتجددة في المزرعة.....48
رابعا:دعم الدولة للإبتكار في مستلزمات الإنتاج الأخضر.....48
المطلب الثاني:الآليات التنظيمية والتقنية لتفعيل النشاط الزراعي المستدام.....49
الفرع الأول:آليات الشراكة والأنماط التعاقدية.....49
أولا:الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الخدمات البيئية الزراعية.....51
ثانيا:مبررات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 51
ثالثا:التعاقد الجماعي والإدارة التشاركية التعاونية البيئية.....51
الفرع الثاني:الآليات التقنية واللوجيستية لترشيد الإنتاج الزراعي.....51
أولا:الزراعة الذكية.....52
ثانيا:الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات الزراعية.....52
ثالثا:النظم اللوجستية منخفضة الكربون لسلاسل التبريد والنقل 53
رابعا:آليات الإعتماد والوسم البيئي.....53
المبحث الثاني:أبعاد تعزيز التنمية المستدامة في النشاط الزراعي الخاص.....54

المطلب الأول: البعد الاقتصادي والإجتماعي للنشاط الزراعي الخاص.....55
الفرع الأول:تعزيز الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي 55
أولا:زيادة الإنتاجية بشكل مستدام.....55
ثانيا:تحسين جودة المنتجات وسلامتها 56
ثالثا:توجيه حوافز قانون ترقية الإستثمار نحو الزراعة المستدامة.....57
الفرع الثاني:التنمية الريفة وخلق فرص العمل.....57
أولا:خلق فرص عمل لائقة وكثيفة..... 57
ثانيا:الحد من الهجرة الريفية وتعزيز التماسك الإجتماعي.....59
ثالثا:تمكين المرأة والمجتمعات المحلية.....59
رابعا:التآزر بين السياحة البيئية والزراعة المستدامة.....60
المطلب الثاني:البعد البيئي للنشاط الزراعي الخاص.....61
الفرع الأول:الحفاظ على الموارد الطبيعية..... 61
أولا:حماية التربة من التدهور والتعرية.....61
ثانيا:حماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث.....63
الفرع الثاني:الإبتكار الزراعي لمواجهة التغيرات المناخية 63
أولا:الزراعة المتكيفة مع المناخ.....64
ثانيا:الطاقة الحيوية والإقتصاد الحيوي الدائري.....65
ثالثا:أنظمة الريّ الذكية.....65
رابعا:عزل الكربون في التربة كفرصة اقتصادية جديدة.....66
خلاصة الفصل الثاني:.....68
الخاتمة:.....70
قائمة المراجع:.....75
الفهرس:.....83